



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد ومالية دولية

من إعداد الطالب: محمدي عمر

بعنوان:

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الجبائية

حالة الجزائر للفترة (1986-2014)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ رماس محمد الأمين.....رئيسا

الأستاذ لعشعاشي مصطفى.....مشرفا

الأستاذ خراز لخضر.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى
الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما؛
زوجتي العزيزة وابنتي الغالية "ريهام"؛
إخوتي كل باسمه وجميع الأهل والأقارب؛
كل الأصدقاء والزملاء...

.....عمر محمدي

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع؛ كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف على هذا العمل "العشعاشي مصطفى" الذي أعانني طوال فترة إنجاز هذا المذكرة بتوجيهاته ونصائحه؛ كما أتقدم بشكري الجزيل إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ولا أنسى بالذكر أيضا كل القائمين على مكتبة الكلية، وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الجبائية في الجزائر، ولهذا الغرض تم التطرق إلى العلاقة التي تجمع بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين النظام الجبائي الجزائري، كما تم تطبيق اختبار التكامل المشترك لـ "أنجل وجرانجر" بالاعتماد على متغيري الدراسة الممثلين في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، وحصيلة الإيرادات الجبائية خلال الفترة الممتدة بين (1986-2014).

وأكدت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، وهو ما يعني وجود علاقة على المدى الطويل، في حين عدم تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM، يدل على غياب العلاقة في المدى القصير. كما يمكننا القول أنه وبالرغم من ضعف تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إلا أنه يمثل مادة ضريبية هامة لخزينة الدولة في حال إذا ما كانت تدفقات الاستثمارات الأجنبية كبيرة مستقبلاً، وبالتالي تعظيم حصيلة الإيرادات الجبائية الممكن تحقيقها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر - الإيرادات الجبائية - علاقة تكامل مشترك.

Summary of the study:

This study aimed at exploring the effect of Direct Foreign investement (FDI) influence on tax receipts in Algeria. To achieve the aim of the study, we explored the relationship between the FDI and the the Algerian tax regim. In accordance, the co-integration test of « Engle & Granger » has been based on the FDI flows and the tax receipts in Algeria as two variables of the study during the years 1986 until 2014.

The findings revealed the existence of the co-integration relationship between the two variables which indicated the long term relationship. However, the non-estimation of the Error Correction Model ECM indicated the absence of the relationship in short term.

It ought to be said that inspite the fact that the FDI is ill-represented in Algeria ; Yeti t represents a very important tax receipts for the government treasury ; This should be conditioned as well with the great flow of FDI in the future, and therfore amplifying the funds of the tax receipts that is possibly achievable.

Keywords: Foreign Direct Investment - tax receipts - co-integration relationship.

قائمة المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

أ.....	الملخص
ب.....	قائمة المحتويات
و.....	قائمة الجداول
ز.....	قائمة الأشكال
ح.....	قائمة الملاحق
1.....	مقدمة

الفصل الأول : مدخل نظري للإستثمار الأجنبي المباشر والجباية

5.....	1- الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر
5.....	1-1- مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر
6.....	1-2- العناصر والاطراف المكونة للإستثمار الأجنبي المباشر
8.....	1-3- أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر
10.....	1-4- دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر
11.....	1-5- محددات الإستثمار الأجنبي المباشر
11.....	1-5-1- المحددات الخارجية
12.....	1-5-2- المحددات الداخلية
15.....	1-6- النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

1-6-1- التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر.....15

1-6-2- التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر.....18

2- مفاهيم أساسية وتنظيمية حول

الجباية.....24

1-2- مفهوم الضريبة.....24

2-2- خصائص الضريبة.....25

3-2- المبادئ الأساسية للضريبة.....27

4-2- تقسيمات الضريبة وأنواعها.....28

5-2- فعالية النظام الضريبي ومعوقاته.....31

1-5-2- فعالية النظام الضريبي31

2-5-2- مؤشرات تصميم نظام ضريبي فعال.....31

3-5-2- معوقات فعالية النظام الضريبي33

6-2- مفهوم السياسة الجبائية.....36

7-2- مقومات السياسة الجبائية.....37

الفصل الثاني : واقع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنظام الجبائي

الجزائري مع الإشارة إلى الدراسات السابقة

1- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنظام الجبائي الجزائري المناخ الاستثماري

في الجزائر.....42

1-1- تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر.....42

1-1-1- المناخ الاستثماري في الجزائر.....42

1-1-2- الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.....43

1-2- النظام الجبائي الجزائري والإصلاحات الجبائية.....44

- 45.....1-2-1 أسباب ودوافع الإصلاح الضريبي
- 47.....2-2-1 أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر ومضمونه
- 49.....3-1 أدوات السياسة الجبائية في تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر
- 50.....1-3-1 الحوافز الضريبية ومكوناتها
- 51.....2-3-1 تفعيل أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- 52.....4-1 تقدير فاعلية الحوافز الجبائية الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر
- 53.....5-1 آليات معالجة المعوقات الجبائية أمام الإستثمار الأجنبي المباشر
- 54.....1-5-1 تجنب ازدواج الضريبي بالتنسيق الدولي
- 55.....2-5-1 تجنب التمييز في المعاملة الضريبية
- 56.....3-5-1 تخفيف العبء الجبائي
- 57.....2- الدراسات السابقة
- 58.....1-1 الدراسة الأولى: أثر السياسة الإنفاقية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- 59.....2-1 الدراسة الثانية: سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر
- 60.....3-1 الدراسة الثالثة: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر

الفصل الثالث : محاولة قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الجبائية في الجزائر للفترة (1986 – 2014)

- 61.....1- تحديد متغيرات الدراسة وتجميع البيانات
- 62.....1-1 اختيار العينة ومجتمع الدراسة
- 63.....2-1 تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر
- 64.....3-1 تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر

71.....	2- الدراسة القياسية ومناقشة النتائج
71.....	2-1- اختبار التكامل المشترك
73.....	2-2- عرض النتائج ومناقشتها
77.....	خاتمة
79.....	قائمة المراجع
82.....	الملحق 1
83.....	الملحق 2
84.....	الملحق 3
85.....	الملحق 4
86.....	الملحق 5
87.....	الملحق 6

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر (1986-2014)	64
2	توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات	65
3	قيمة ونسبة الاستثمار الأجنبي على القطاعات الاستثمارية في الجزائر (2002-2012)	67
4	تطور حصيلة الإيرادات الجبائية في الجزائر للفترة (1986-2014)	69
5	نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلتين	73
6	نتائج اختبار استقرارية سلسلة البواقي	75

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	دورة حياة المنتج	20
2	منحنى لافر	35
3	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاستثمارية في الجزائر (2002-2012)	66
4	نسبة عدد الاستثمارات الأجنبية المنجزة إلى عدد الاستثمارات المحلية في الجزائر (2002-2012)	67
5	تطور حصيلة الإيرادات الجبائية ما بين جباية بترولية وغير بترولية (1986-2014)	70
6	مراحل اختبار التكامل المشترك	72
7	اتجاه السلسلتين RF و IDE عبر الزمن	74

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	اختبارات استقرارية السلسلة RF	82
2	اختبارات استقرارية السلسلة IDE	83
3	تقدير الانحدار الخطي البسيط	84
4	اختبار استقرارية سلسلة البواقي RESID01	85
5	اختبارات الارتباط الذاتي وثبات التباين على سلسلة البواقي RESID01	86
6	تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM	87

مقدمة

تشهد الأوضاع الاقتصادية السائدة في العالم عدة تغيرات متسارعة وعميقة تمس استقرار الاقتصاد العالمي، وتزيد من حاجة الدول وخاصة النامية منها إلى البحث عن مصادر تمويل ضخمة للرفع من القدرات التنافسية لاقتصادياتها كبديل عن المديونية، أين يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة الدول في الحصول على موارد تمويل دولية بديلة عن المديونية وما تحمله من عبء على إقتصاد البلد.

كما يمكن أن تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في تنمية اقتصاديات الدول خاصة النامية منها، في ظل انفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية وكذا ترابط العلاقات الاقتصادية الدولية.

لهذا تتسابق هذه الدول بتوفير بيئة مناسبة، فقدمت العديد من المزايا والضمانات، وأحدثت إصلاحات هيكلية عميقة على اقتصادياتها ونظمها حتى تسهل انسياب وتدفق رؤوس الأموال الدولية إليها، وبالتالي تأهيل اقتصادياتها واكتساب ميزات تنافسية تمكنها من رفع مركزها التنافسي على المستوى الدولي.

هذه التحولات التي شهدتها العالم، وكذا العولمة، فرضت على الجزائر تغيير سياستها الاقتصادية لمواكبة اقتصاديات الدول الأخرى، خاصة إثر تعرضها لأزمات اقتصادية نتيجة تقلبات الاقتصاد العالمي وصدّات لأسواق النفطية، ولمواجهة ذلك لابد من إدخال تغييرات عميقة على سياساتها الاقتصادية وتبني آليات اقتصاد السوق، كما سعت إلى خلق بيئة استثمارية مناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية الاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الاستثمارات، للوصول إلى اقتصاد تنافسي ومن خلال تنويع مصادر الخزينة العمومية بعيدا عن الاعتماد المطلق على إيرادات الجباية البترولية.

كل هذه الخصائص تطلبت القيام بإصلاحات عاجلة و شاملة لضمان اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي بصورة إيجابية مستجيبة بذلك للإصلاحات التي تملّيها الهيئات الدولية، ما زادت من اهتمام الدولة بالعائد الضريبي الممكن تحقيقه من الاستثمار الأجنبي المباشر لكونه يشكل موردا كبيرا لتنفيذ السياسة المالية العامة للدولة، وعاملا أساسيا في تحقيق خطط التنمية على شتى المستويات الاقتصادية منها والاجتماعية. فاعتمدت الجزائر

في سياستها الاقتصادية على قوانين وإصلاحات مست على وجه الخصوص السياسة الجبائية من خلال إصلاحات النظام الضريبي في التسعينيات، حيث تهدف هذه الإصلاحات بشكل رئيسي إلى تبسيط وعصرنة النظام الجبائي ومعالجة العيوب و النقائص التي كان يتميز بها، وتضمنت الأهداف الأساسية المسطرة للإصلاحات الضريبية تحسين البيئة الاستثمارية، وذلك باعتبار أن الاستثمار بمختلف أصنافه المحلي والأجنبي يلعب دورا أساسيا في الدورة الاقتصادية و عاملا محددًا للنمو، نظرا للعلاقة المميزة بين الضرائب والاستثمار.

وبما أن الاهتمام دائما ما كان في اتجاه واحد، أي بالتركيز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سياسة جبائية تحفيزية، وعلى ضوء ما سبق، يمكننا التساؤل في بحثنا هذا عن ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الجبائية في الجزائر ؟ وفي سعينا للإجابة عن هذه الإشكالية، نطرح الفرضية التالية:

- للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على الإيرادات الجبائية في الجزائر على المدى الطويل.

وقد اعتمدنا في اختيارنا لموضوع البحث، التطرق إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل موضوع متجدد يطرح كبديل للتمويل إثر كل صدمة لموارد الخزينة العمومية، خاصة بعد تدهور أسعار النفط في السنوات الثلاثة الأخيرة، و الإيرادات الجبائية التي تمثل أحد أهم مكونات وأركان النظام الجبائي والهدف الرئيسي من وراء كل برنامج إصلاح لمنظومة الضرائب.

كما يهدف البحث إلى محاولة تحديد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتواجد في الجزائر منذ الانفتاح الاقتصادي بداية التسعينات، ومدى أهمية المادة الخاضعة للضريبة التي يمثلها هذا النوع من الاستثمار، في المقابل إبراز وتحليل مدى فعالية وكفاءة النظام الجبائي في مواكبة سياسة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وتبرز أهمية البحث من خلال تجسيد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإيرادات الجبائية في شكل علاقة قياسية تحدد نتائج اختبارات تعتمد على معطيات إحصائية رسمية، يمكن الاعتماد عليها مستقبلا في دراسات وتقارير مهنية.

ويقتصر الإطار المكاني للدراسة على مدى تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الجبائية في الجزائر، أما بالنسبة للإطار الزمني فقد حددت فترة الدراسة منذ 1986 إلى غاية 2014، تم البدء بسنة 1986 كون هذه الفترة شهدت الأزمة النفطية التي دفعت الجزائر إلى تبني اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد الدولي.

أما بخصوص منهج الدراسة، فقد تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج التحليلي الوصفي في توضيح علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظام الجبائي، والمنهج التحليلي الكمي لقياس العلاقة بين متغيرات النموذج.

ومن بين أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد البحث، نقص الدراسات السابقة التي تحتوي على النماذج القياسية المماثلة لموضوع بحثنا، بالإضافة إلى نقص المراجع التي تتناول كفاءات التحكم بتقنيات الدراسات والاختبارات القياسية.

ومن أجل معالجة إشكالية الدراسة، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والجبائية، في حين يتطرق الفصل الثاني إلى واقع العلاقة بين متغيري الدراسة في الجزائر، مما شأنه أن يمهد للفصل الثالث والذي نحاول من خلاله قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الجبائية وبالتالي تفسير العلاقة بينهما قياسيا.

الفصل الأول: مدخل نظري للإستثمار الأجنبي المباشر والجبائية

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية. وعليه، يتضمن هذا الفصل مختلف جوانب الإطار النظري، من مفاهيم تعريفية ونظريات مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وتصنيفاته وكذا المحددات الدافعة لهذا الشكل من الاستثمار، كما سيتم تناول الجبائية بشكل عام من خلال مكوناتها الكلية بدءاً من التعريف بالضرية وخصائصها والمبادئ التي تستند عليها، وصولاً إلى التعريف بالسياسة الجبائية والهدف المرجو من إعدادها وتبنيها.

1- الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

سيتم استعراض تعاريف حول الاستثمار الأجنبي المباشر والأشكال التي يتخذها، كما سيتم التطرق إلى بعض أهم النظريات التي تناولت موضوع تفسيره.

1-1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن التطرق لموضوع الاستثمار الأجنبي يقودنا إلى التمييز بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث يبرز الفرق الجوهرى بينهما أساساً من خلال ملكية المشروع الاستثماري وإدارته، ويتبين لنا ذلك عند تناولنا لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر التالي:

"يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.¹

كما أن منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (O.C.D.E) تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار دولي والذي يعكس رغبة كيان في اقتصاد ما الحصول على مصلحة دائمة بكيان مقيم في اقتصاد آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.²

كما تعتبر المنظمة (O.C.D.E) الاستثمار الأجنبي المباشر تحريراً لحركات رؤوس الأموال الدولية، تعطي إمكانية ممارسة فعالية لتسيير المؤسسة بواسطة إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع... الخ، أو عن طريق المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص31.

² O.C.D.E, définitions de référence détaillé des investissements internationaux, troisième édition, Paris, 1983, P14.

أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي فإنه يعتبر الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي حصة 10% أو أكثر من أسهم راس المال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.¹

بالاعتماد على ما سبق، يكون بإمكاننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه إنشاء مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة، من خلال تدفقات رأس المال لمقيمي دولة معينة داخل حدود دولة أخرى، مع إمكانية ممارسة حق الإدارة والتحكم في عمليات المؤسسة الأجنبية، إضافة إلى الحق في ملكية المؤسسة، وبالتالي استناد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر على معايير السيطرة، المراقبة، القدرة في اتخاذ القرار الاستثماري، والتي تكتسي طابعا دوليا.

1-2- العناصر والأطراف المكونة للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ماهو إلا نتيجة لعلاقة بين أطراف مقيمة وأخرى أجنبية تقوم باستخدام وتوظيف عناصر تدخل في تكوين هذا النوع من الاستثمار. ومن بين أهم العناصر الداخلة في تكوينه:

❖ رأس المال المستثمر:

يتكون غالبا من أصول مالية وقروض بنكية محولة من البلد الأم إلى البلد المضيف، إضافة إلى أصول إنتاجية كالمعدات والأدوات التي تستخدم في المشروع الاستثماري.

❖ الملكية الفكرية:

المتعلقة بالأصول المعنوية ممثلة في توريد التكنولوجيا الى داخل البلد المضيف، وكذا البرمجيات والتراخيص وبراءات الاختراع والشهرة التجارية والخبرات والمعرفة المكتسبة.... إلخ

¹ أ. منور أوسري، د. عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، ص 97.

❖ الموارد البشرية:

تكون محلية أو أجنبية، ما بين كفاءة أو مؤهلة، تختلف وظائفها ما بين القيادة والتسيير والعمل الروتيني.

من جانب آخر فإن الأطراف التي تدخل في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تمييزها كالآتي:¹

❖ المستثمر الأجنبي المباشر:

يعرف المستثمر الأجنبي المباشر على أنه كيان أو هيكل مؤسسي مقيم باقتصاد ما (البلد الأم)، يستحوذ بشكل مباشر على حصص بنسبة معينة من أصول شركة مقيمة باقتصاد آخر (البلد المضيف) تمكنه من حق التصويت وإصدار القرارات، أو يقوم بإنشاء مؤسسة جديدة. يمكن أن ينتمي هذا المستثمر لأي قطاع اقتصادي، و أن يكون في شكل:

- شخص طبيعي ممثل في مؤسسة فردية.
- مجموعة أشخاص طبيعيين متضامنين فيما بينهم، تجمعهم المصلحة والهدف المشترك.
- شخص معنوي ممثل في شركة ذات أسهم مثلا.
- مجموعة مؤسسات وشركات مدمجة أو شركات متعددة الجنسيات.
- مؤسسة عمومية أو خاصة.
- هيئة ممثلة لإدارة عمومية أو منظمة دولية.
- أو أن يكون المستثمر الأجنبي ممثلا بتشكيل من أصناف العينات المذكورة سابقا.

❖ مؤسسة أو شركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

هي تلك المؤسسة أو الشركة المقيمة باقتصاد البلد المضيف، والتي يملكها المستثمر الأجنبي المباشر القادم من اقتصاد آخر (البلد الأم) بشكل كامل أو من خلال استحواذه على نسبة معينة من أصولها تمنحه حق التملك وتخوله التحكم في إدارتها وكذا إصدار القرارات.

1-3- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

¹ Définitions de référence de l' O.C.D.E des investissements internationaux, quatrième édition, Paris, 2008, P57.

غالباً ما يتم تحديد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستناد على الأطراف المالكة والمسيرة للمشروع محلياً، وعلى هذا الأساس يمكننا تصنيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى:¹

- استثمار مشترك.
- استثمار مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.

➤ الاستثمار المشترك Joint Venture:

يعتبر الاستثمار المشترك بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين أجنبيتين أو أكثر، وأحياناً بمشاركة طرف محلي من البلد المضيف، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضاً إلى إدارة المشروع. وعليه يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينطوي على الجوانب التالية:

- اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.
- يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- استحواذ مستثمر أجنبي على حصة من أصول لشركة محلية قائمة، يجعل هذه الأخيرة شركة استثمار مشترك.
- المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال فقط ، وإنما قد تكون من خلال تقديم الخبرة، العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

وقد لجأت الدول النامية إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً لكونه وسيلة مراقبة على الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، في محاولة منها لتفادي الخطر الذي قد ينجم عن المستثمر الأجنبي عندما يمتلك أكبر قدر من رأس المال، فعمدت إلى سن قوانين تشريعية تحد من نسبة التملك لهذه الشركات مع إمكانية رفع هذه النسبة على المدى الطويل وفق شروط معينة.

¹ عبد السلام أبو قحف ، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1989، ص 34-35.

➤ الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي Wholly-owned :Investment Project

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلاً من طرف الشركات متعددة الجنسيات، غير أنه يقابل في بعض الأحيان بالتردد والرفض من طرف الدول النامية المضيفة، إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري، بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار اقتصادية وسياسية على الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها.

وبالرغم من ذلك، فإن هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا و أمريكا اللاتينية، وحتى في إفريقيا تمنح فرصاً للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري، كوسيلة تمكنها من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي.

إن حالة التردد والتخوف لدى الدول النامية الأخرى بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية المحتملة والتي تنشأ عن ترخيص الملكية المطلقة المتعلقة بالمشروع الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات يمكن تفاديه برفع درجة تحكم الدولة المضيفة في وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية مهما كان نوعها، والذي بإمكانه التخفيف من حدة الآثار السلبية، بالإضافة إلى تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويجدر الذكر أن زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية وحتى الدول المتقدمة صناعياً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أدى بالكثير من حكومات الدول النامية إلى الترخيص للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروعات الاستثمارية، كوسيلة لتحفيز تدفق الاستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب، وهذا بعدما تشابهت الكثير من الدول النامية في طبيعة الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-4- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

عند تطرقنا فيما سبق لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، تبين أنه ينطوي على رغبة في الحصول على مصلحة طويلة الأجل، هذه المصلحة تستند على دوافع ومحفزات تؤدي إلى حدوث الاستثمار، و قد أمكن تصنيف دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض منه كالآتي:¹

■ البحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الأولية والخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات الثروات الباطنية كالنفط والغاز ، إضافة إلى العديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى.

■ البحث عن الأسواق:

ويكون الاستثمار هنا إما بهدف الدخول لأسواق جديدة أو الحفاظ على الأسواق الحالية، كما قد يكون نتيجة انتهاز بعض الدول سياسات اقتصادية معينة (حمائية) تدفعها أحيانا إلى فرض قيود على الواردات، ما يجعل الاستثمار المباشر وسيلة لدخول أسواقها، كما أن ارتفاع تكاليف الإمداد والنقل إلى بعض البلدان يكون سببا لقيام هذا النوع من الاستثمار ما يجعله أكثر جدوى من التصدير إليها، ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات، وإنما يلعب دورا تكامليا من أجل تحقيق الإشباع وتلبية الطلب القائم محليا.

■ البحث عن العمالة:

عند ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية، أو في ظل غياب اليد العاملة المؤهلة، تقوم عندها الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية وسعيا منها لتخفيض التكاليف المتزايدة. وينشأ عن هذا الدافع استثمارات مباشرة يكون لها آثار توسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما تؤدي إلى تنويع صادراتها.

■ البحث عن الأصول الإستراتيجية:

¹ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011، ص 22-23.

يكون الغرض هنا من الاستثمار الأجنبي المباشر متعلقا بقيام الشركات والمستثمرين الأجانب بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.

1-5- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-5-1 المحددات الخارجية:

تشمل هذه المحددات مصادر امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لمجموعة المزايا الاحتكارية، وتتمثل أهمها فيما يلي¹:

*** رأس المال:** إذ تملك الشركات متعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار مصدرا كبيرا لرأس المال الرخيص داخل الدول المضيفة مقارنة بالشركات المحلية المنافسة، ويرجع ذلك إلى امتلاك فروع الشركات متعددة الجنسيات مصادر داخلية كبيرة للتمويل (تمويل ذاتي) وذات تكلفة بديلة أقل، كما أن لهذه الشركات القدرة على دخول أسواق الدول المضيفة والحصول على التمويل المناسب، والذي قد لا يتاح لكثير من المنافسين المحليين، إضافة إلى العلاقة المتينة لفروع تلك الشركات الأجنبية مع فروع البنوك الأجنبية في تلك الدول، ما يساهم في الحصول على التمويل المطلوب لإجراء توسعاتها الإنتاجية.

*** خطر الصرف:** إذ يلاحظ أن هذه الشركات الأجنبية لديها القدرة على تفادي أخطار معدلات الصرف، وذلك باستخدام العديد من الوسائل مثل تحويل أرباحها إلى الخارج (الدولة الأم) وبمعدل صرف ملائم، يضاف إلى ما سبق أن تلك الشركات تلجأ إلى تنويع استثماراتها المباشرة بين الدول المختلفة، وبالتالي يمكنها تخفيض مخاطر الصرف.

*** الإدارة:** من خلال تطبيق الشركات الأجنبية الأسس الحديثة في الإدارة، نظرا لامتلاك مديري تلك الشركات مهارات إدارية عالية وخبرة مكتسبة في ظل زيادة الإنفاق على التدريب والتعليم، وفي ظل المستويات التعليمية العالية التي تطبقها تلك الشركات، ما يؤدي إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية مقارنة بمثيلاتها بالشركات المحلية.

¹ يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية للواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 56-58.

***التكنولوجيا:** امتلاك الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا عالية، تعطيها ميزة نسبية عن مثيلاتها في السوق المحلي أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة، حيث يلاحظ أن تلك التكنولوجيات الحديثة تمكن الشركات من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق.

***التسويق:** اكتساب الشركات متعددة الجنسيات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة بالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها وتنويعها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية.

***القوة التفاوضية والسياسية:** تتوافر لدى العديد من الشركات متعددة الجنسيات القدرة على إتمام المفاوضات، وبشروط مناسبة مع حكومات الدول المضيفة مقارنة بنظيراتها في السوق المحلي للدول المضيفة، ويمكن إرجاع ذلك لامتلاك هذه الشركات مقومات إنتاجية وتجارية هائلة، إضافة إلى النفوذ السياسي الذي تملكه تلك الشركات، والمستمد من حكومة الدولة الأم.

1-5-2 المحددات الداخلية:

تتعلق بما تتوفر عليه الدولة المضيفة من مزايا مكانية، وقدرة هذه الأخيرة في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر. أهم هذه المحددات تتمثل فيما يلي:

***المحددات السياسية والقانونية:**

تتعلق هذه المحددات بدرجة الاستقرار السياسي، واستقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة، والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي. وتتمثل درجة الترحيب بالاستثمار الأجنبي في الحوافز المقدمة له ومدى التسهيلات في إجراء الاستثمار والخدمات المقدمة له، كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات فيما يتعلق بملكية الدولة سواء كانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك.

***المحددات الاقتصادية:**

تعتبر المحددات الاقتصادية من أهم المحددات التي تؤخذ بعين الاعتبار بعد المحددات السياسية والقانونية. إذ أنه بعد الاطمئنان على الاستقرار السياسي للدول المضيفة سياسيا وقانونيا، يتم النظر إلى مدى الجدوى الاقتصادية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في

تلك الدولة، وتعتمد جدوى المشاريع الاقتصادية على مدى الاستقرار النسبي في المتغيرات الاقتصادية المختلفة والتي تتطلب استقرارا في السياسات الاقتصادية. ومن أهم المحددات الاقتصادية من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

○ سعر الصرف:

يكون تأثير سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جانبين:

الأول: عند انخفاض قيمة العملة المحلية في الدول المضيفة، والذي يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع، والذي يؤدي بدوره إلى تحفيز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في تلك الدول.

الثاني: ويتمثل في مدى استقرار سعر الصرف في الدول المضيفة، إذ أن استقراره يؤدي إلى استقرار حصة أرباح المشروعات عند تحويلها إلى الخارج بالدولة الأم، ويحفز ذلك على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويحدث العكس في حالة عدم استقرار سعر الصرف¹.

○ الناتج المحلي الإجمالي :

يعتبر محددًا أساسيًا ومن أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية و الأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول. بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للتجارة على تحقيق اقتصاديات الحجم .

○ معدل التضخم:

إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما يؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسية، كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في

^{1 1} يونس دحماني، مرجع سبق ذكره، ص 65.

الدول المضيفة، إلى جانب فساد المناخ الاستثماري، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز 3% سنوياً، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، كما أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة¹.

○ حجم السوق:

يمثل حجم السوق في الدولة المضيفة محدداً هاماً في التأثير على التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، ويعبر عنه بعدة مؤثرات مثل الناتج المحلي الإجمالي أو عدد السكان أو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، إذ يلاحظ أن كبر حجم السوق يشجع على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، لتأثيره على الطلب في تلك الدولة، وبالتالي تشجيع الشركات الأجنبية على الإنتاج وتصدير الفائض إلى العالم الخارجي.

○ البنية التحتية:

إن حالة ووضعية البنية التحتية لها تأثير كبير على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، وتشمل خدمات الكهرباء المتميزة بالكفاءة، وشبكات النقل المصممة تصميمًا جيداً من طرق، موانئ، مطارات وسكك حديدية، بالإضافة إلى شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية وخطوط إمدادات النفط والغاز. وتلعب الدولة دوراً هاماً في توفير أو تحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية، حيث أن سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة، ومن جهة أخرى فإن التجهيز مكلف جداً وله أهمية إستراتيجية. وهناك العديد من التحاليل التي تربط بين النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي².

1-6- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

برزت العديد من الأطروحات والنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتجلى الاختلاف فيما بينها من خلال تناول المفكرين والاقتصاديين أسس ودوافع الاستثمار الأجنبي

¹ عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008، ص124.

² عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص125.

المباشر من جوانب مختلفة، وهذا نظرا لامتداد تأثير هذه الظاهرة الاقتصادية من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة، وبالتالي كل مدرسة كان لها تفسير يتمشى والفرضيات التي تقوم عليها، و في هذا الإطار تقسم هذه التفسيرات إلى:

- التفسير التقليدي

- التفسير الحديث.

1-6-1- التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل أهمها في النظرية الكلاسيكية، نظرية رأس المال و نظرية أخطار التبادل.

✓ النظرية الكلاسيكية:

يرتكز العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر على مبادئ المنافسة التامة، السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة وإزالة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال و عناصر الإنتاج. كما يفترضون أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تعود على الشركات متعددة الجنسيات، فهم يعتبرون أن منفعة الاستثمار الأجنبي المباشر تكون في صالح طرف واحد وهو الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة، حيث يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم هذه إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كالآتي:¹

أ- تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛

ب- قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة؛

ج- وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخل، و ذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها من الشركات المحلية؛

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص14.

د- التأثير على سيادة الدولة المضيفة و استقلاليتها من خلال التبعية التكنولوجية والاقتصادية؛

هـ - تركيز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات؛

✓ نظرية رأس المال :

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي، إذ أن الأولوية في انشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي. فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية، وعلى الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال، و في هذا الإطار هناك العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع، و يمكن تقسيمهم إلى فئتين :

- **الفئة الأولى :** ترى هذه الفئة أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار والصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق ، بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق، و هذا الأخير أولت له أهمية كبيرة مقارنة بمعدل الربح.

- **الفئة الثانية :** ترى هذه الفئة أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية ، حيث أن عملية الإحلال هذه تركز أساسا على آليات التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، وترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق ومعدل الربح، وهذا ما أشار إليه **Bernard Bonin** في قوله: "إن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق و معدل الربح"¹.

¹ يونس دحماني، مرجع سبق ذكره، ص29.

✓ نظرية أخطار التبادل:

لقد انطلقت هذه النظرية في تفسيرها في أنّ هناك مناطق نقدية مختلفة في العالم، مناطق تمتاز بالعملة القوية وأخرى تمتاز بالعملة الضعيفة، ومنه حسب هذه النظرية فإنّ المؤسسات التي تقيم في مناطق تمتاز بالعملة القوية تلجأ دون هوادة لاستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في المناطق التي تمتاز بالعملة الضعيفة، على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية المحققة والمتدفقة في بعض الدول الأوروبية بالاعتماد على قوة الدولار وضعف تلك العملات الأوروبية، و عليه تعتبر هذه النظرية أنّه يجب على هذه المؤسسات عند اتخاذها لقرار الاستثمار في الخارج أن تراعي معدل التبادل أولاً، و كل الأخطار المتعلقة بتغيراته.¹

غير أن هذا الطرح قوبل بانتقادات، حيث اعتبرت هذه النظرية محدودة لتفسير قيام الاستثمار المباشر الأجنبي، و في كونها اقتصرّت على الاستثمار المباشر الذي يتجسد بين المناطق النقدية المختلفة في العالم، و دراسة حركة رؤوس الأموال التي تحدث بين مختلف هذه المناطق، و من ثم اعتبرت التباين في تقدير العملات هو المحرك الأساسي لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن الدولة التي تتمتع بقوة العملة تستطيع أن تستثمر في دولة ذات عملة ضعيفة وهذا لا يمكن تقبله.

1-6-2- التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر :

إن التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن التفسير التقليدي، ومن أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع: نظرية نظام الاقتصاد العالمي، نظرية دورة حياة المنتج وأخيراً نظرية نموذج احتكار القلة الدولي.

✓ نظرية عدم كمال السوق:

هذه النظرية قد اقترحت من طرف اقتصادي كندي يدعى "S. Hymer - هيمر" سنة 1960، تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا

¹ المرجع السابق، ص30.

تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال، أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسية (توافر الموارد المالية، التكنولوجية، المهارات الإدارية... إلخ)، بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، أو بمعنى آخر أن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا... إلخ، سيمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاصة بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية، كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات.¹

أما بخصوص الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق، يرى "روبوك" و"سيمونديس" أن الافتراض المتعلق بقدرة الشركات متعددة الجنسية على تحديد جميع فرص وقيود الاستثمار لجميع دول العالم يعتبر غير واقعي من الناحية العملية، إلى جانب أن هذه النظرية لم تقدم تفسير واضح حول تفضيل الشركات متعددة الجنسية للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات، في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق... إلخ.

فضلا عما سبق يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسية، مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تقدمها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة والخاصة بتنظيم مثل هذه الأنشطة أو العمليات الإنتاجية والتجارية، ومن ثم فإن قدرة الشركة على

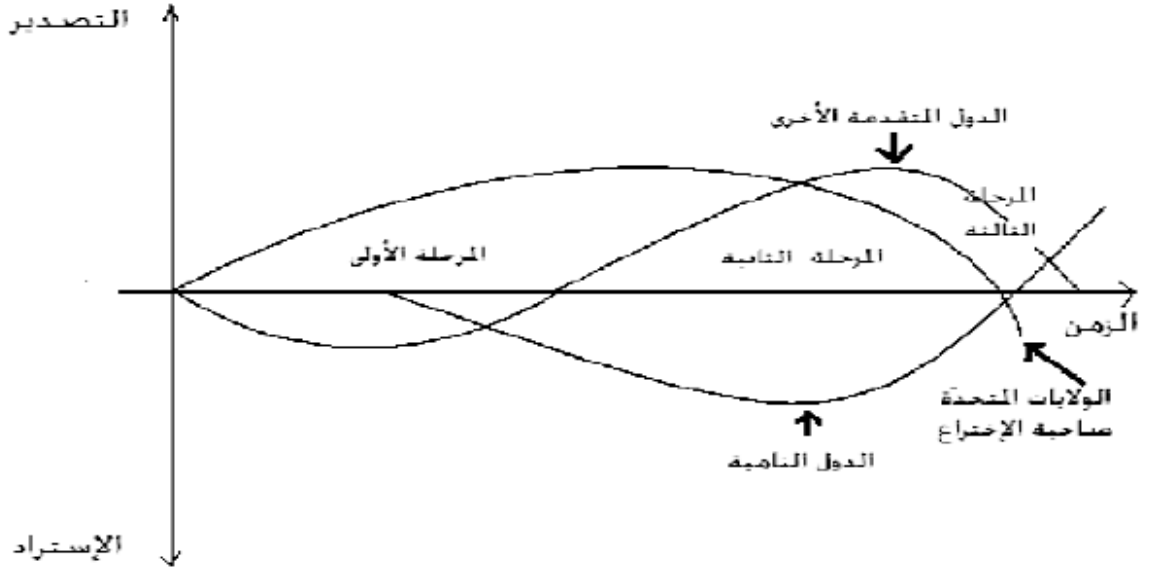
¹ تومي عبد الرحمان، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1980-2009)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 65.

استغلال جوانب القوة فيها أو المزايا الاحتكارية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية، سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.

✓ نظرية دورة حياة المنتج / المنتج الدولي:

نظرية دورة حياة المنتج تم طرحها من طرف الاقتصادي الأمريكي "ر.فرونون" "Raymond Vernon" سنة 1966، حيث تناول نظرية دورة حياة المنتج الدولي يمكن أن تقدم لنا تفسيراً لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسية من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم. وبشكل عام، تنطوي نظرية دورة حياة المنتج الدولي على ثلاثة مراحل أساسية يمكن إبرازها كمثال على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الشكل التالي:

الشكل (1): دورة حياة المنتج



المصدر: أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي. مرجع سبق ذكره، ص 41.

هذا الشكل يوضح ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتج دولي واحد، أي أن كل منحنى يمثل دورة حياة لنفس المنتج، وقد أطلق " فرنون " على هذه المراحل الثلاثة التسميات التالية:¹

- مرحلة المنتج الجديد؛

- مرحلة المنتج الناضج؛

- مرحلة المنتج النمطي؛

■ المرحلة الأولى - مرحلة المنتج الجديد:

حيث يكون عدد المؤسسات محدودا، مما يجعل السوق في وضع شبه احتكاري، ويكون المنتج الجديد كثيف التكنولوجيا، ومرتفع السعر ولا يمكن تسويته إلا في السوق المحلي، كما أن مرونة الطلب السعرية تكون ضعيفة في حين أن مرونة الطلب الداخلية تكون كبيرة، نظرا لحدثة المنتج وعدم وجود بدائل، وقد تظهر في هذه المرحلة بعض الصادرات الاستكشافية نحو البلاد المتقدمة، ولا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي مباشر.

■ المرحلة الثانية - مرحلة المنتج الناضج:

في هذه المرحلة يزيد حجم الإنتاج والاستهلاك في البلد المبتكر، وتشبع – نسبيا - في طرق الإنتاج، وتنخفض كثافة عنصر البحث العلمي ويزيد عدد المنافسين، وتظهر بعض البدائل، وينخفض السعر، ويتحول السوق من وضعه الاحتكاري أو شبه الاحتكاري إلى وضع احتكار القلة وتتحول المؤسسات الأكثر تقدما إلى الأسواق الخارجية، نظرا لعدم الانتشار التكنولوجي في البلاد الأخرى، وبذلك تبرز أولى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتقدمة الأخرى نظرا لارتفاع كثافة رأس المال فيها، ويحدث هذا الاستثمار حسب "فرنون " عندما تكون التكلفة الحدية للوحدة المنتجة للتصدير في الولايات المتحدة

الأمريكية (مضافا إليها تكلفة النقل) أكبر من التكلفة المتوسطة لأول وحدة منتجة في الخارج.

■ المرحلة الثالثة - مرحلة المنتج المعياري أو النمطي:

¹ أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي. مرجع سبق ذكره، ص 41.

في هذه المرحلة يصل السوق إلى مرحلة التشبع، و يصبح المنتج نمطيا، وذو أسلوب أكثر كثافة في العمل، ويرتفع عدد المؤسسات، وتتجه المنافسة عن طريق السعر، وتزداد مرونة الطلب السعرية، أما على مستوى الأسواق الخارجية فتبدأ المؤسسات الأجنبية في تقليد المنتج الجديد، كما يمكن أن يقوم البلد المبتكر للتكنولوجيا باستيراد كمية من المنتج نظرا لانخفاض سعره في الخارج، نتيجة وفرة العمالة غير الماهرة في البلاد المقلدة، وفي البلاد المتقدمة ذات الأجور الأقل انخفاضاً عن البلد الأصلي المبتكر، ومع اشتداد المنافسة حيث يكون المنتج أكثر نمطية وأكثر كثافة في استخدام عنصر العمل غير الماهر، تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأقل نمواً، التي تعرف وفرة كبيرة في هذا العنصر وبالتالي تتمتع بانخفاض كبير في التكلفة.

وبذلك وجد "فرنون" أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتم إلا في المرحلة الثانية والثالثة للمنتج، حيث تكون هناك سوق خارجية مهمة.

غير أنه وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات، يمكن إيجازها فيما يلي:¹

- رغم اهتمام "فرنون" بالميزة التكنولوجية كأساس لتحديد الميزة الاحتكارية التي تعتبر مسؤولة عن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تعطي الولايات المتحدة الأمريكية ميزة نسبية عن غيرها، إلا أن هذه الميزة التكنولوجية ليست هي التي تدفع البلد للاستثمار الخارجي من خلال تحليل دورة حياة المنتج، ذلك أن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الثانية والثالثة، أي بعد أن يفقد البلد ميزته النسبية التكنولوجية وتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالمياً، اهتمت نظرية دورة حياة المنتج بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا ثم إلى الدول الأقل نمواً، بحيث تصبح هذه التفسيرات محصورة في فترة زمنية معينة (سنوات الخمسينات والستينات)، أين كانت هناك اختلافات واضحة في مستوى التقدم التكنولوجي و تكلفة الإنتاج بين أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس الوقت تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواعاً أخرى من السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية بفروضها السابقة عليها، ومن أمثلة ذلك السلع التي يطلق عليها اسم "سلع

¹ أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي. مرجع سبق ذكره، ص 57.

التفاخر "Prestigious Goods"، مثل سيارة "الرولز رويس" أو السلع التي يصعب على دول أخرى- غير الدول صاحبة الابتكار - تقليدها أو إنتاجها بسهولة؛

✓ نظرية احتكار القلة:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الشركات متعددة الجنسيات تتبع سوق احتكار القلة بكل خصائصه، فهي تتواجد في الصناعات المركزة وذلك لامتلاكها ميزة تكنولوجية وتنظيمية وتمتعها بقدرات غير عادية أو مستوى متميز لمواجهة التحدي الجديد، ما يعطيها ميزة تنافسية تمكنها من الاستثمار في الدول المضيفة وهذا ما يحقق لها الانفرادية والقيادة والسيطرة على المنافسين المحليين وغيرهم، أي أنه يستطيع أن يقيم احتكارا مما قد يكلف الاقتصاد المحلي غالبا.

والنقد الأول الذي قد يوجه إلى هذه النظرية هو افتراضها أن المشروع الأجنبي يتمتع منذ البداية في السوق المحلية بمميزات وحوافز قد لا يحصل عليها بالمشروع الوطني أو المحلي، أما النقد الثاني فيتمثل في أن هذه النظرية لم تستطع تفسير محددات الاستثمار، فقد اعتمدت على الميزة الاحتكارية للمؤسسة في بلد محلي تنعدم فيه هذه الميزة إلا أنها تعجز عن تفسير حالة البلاد المتقدمة التي تتمتع مؤسساتها بخصائص ومميزات متشابهة إلى حد كبير ومع ذلك نشأت استثمارات فيها. كما أن هذه النظرية لم توضح الاتجاهات التي تتخذها الشركات متعددة الجنسيات من تفضيلات لأنواع الاستثمار¹.

من خلال التطرق لمختلف النظريات التي حاولت إعطاء تفسير لأسباب لجوء المؤسسات للاستثمار خارج حدودها الجغرافية، نجد أن كل نظرية تعطي سبب مغاير تماما للنظرية التي تليها، ما هو قريب للواقع ومفسر نوعا ما لتدفق حركة رؤوس الأموال ومنها ما هو بعيد وغير مقنع إلا أن أغلبيتها تعرضت للانتقادات هذا ما يولد التساؤل حول النظرية أو النموذج الأفضل والأمثل لاتخاذ القرار الاستثماري.

^{1 1} أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي. مرجع سبق ذكره، ص 64.

2- مفاهيم أساسية وتنظيمية حول الجباية:

تحظى الجباية في جميع السياسات الاقتصادية بأهمية بالغة، فهي تنظم في إطار قانوني محكم ومضبوط نظرا لأهميتها و لا اعتبارها الممول الرئيسي لنفقات ميزانية الدولة، إضافة إلى أثرها البالغ على قطاعات الاقتصاد الحيوية. وتشمل كل أنواع الضرائب والرسوم وجميع الاقطاعات المالية الأخرى، فهي ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان الإجراءات لتغطية نفقات الدولة بصفة مستمرة.

2-1- مفهوم الضريبة:

بالرغم من تباين واختلاف الأنظمة الضريبية وتطورها مع مرور الزمن، إلا أن مفهوم الضريبة يمثل نقطة إلتقاء بين وجهات النظر المتعلقة بمبررات فرضها وكيفية تعريفها، ولذلك يمكننا القول بأن تعريف الضريبة يتحدد بشكل عام من خلال جانبها القانوني وهدفها الاقتصادي، حيث تعرّف على أنها "فريضة مالية يدفعها الأفراد و الجماعات جبرا للدولة، حسب مقدرتهم التكليفية وبصفة نهائية، من أجل المساهمة في تغطية الأعباء العامة، دون مقابل محدد نظير دفعها".¹

وبالتالي، نستخلص أن الضريبة هي عبارة عن حصص مالية واقتطاعات نقدية محصلة من المكلفين بدفعها والذين يتم تحديد أشخاصهم سواء كانوا اعتباريين أو طبيعيين، وكذا نسب إسهامهم بشكل مباشر أو غير مباشر وفق النصوص والقوانين التشريعية، ما يعتبر تكريسا لسيادة الدولة، وأداة هامة لممارسة سلطتها في سبيل تحصيل الإيرادات العامة وتطبيق سياسات مالية واقتصادية بغية تحقيق أهداف معينة تتجلى لنا ماليا عند تغذية الخزينة العمومية، واقتصاديا عند إحداثها أثرا عاما شاملا أو انتقائيا على القطاعات والظواهر الاقتصادية كالتضخم والإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى هدفها الاجتماعي لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة فئات محدودة.

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص14.

2-2- خصائص الضريبة:

من خلال التطرق للمفهوم السابق، تبرز لنا بعض خصائص الضريبة والتي يمكن حصرها فيما يلي:¹

أ. الضريبة إجبارية وبصفة نهائية:

يعتبر فرض الضريبة وجبايتها عملاً من أعمال السلطة العامة، ومعنى ذلك أن فرض الضريبة وجبايتها يستند إلى الجبر ويترتب على ذلك أن الدولة تنفرد بوضع النظام القانوني للضريبة، فهي التي تحدّد دون اتفاق مع المكلف وعاء الضريبة وسعرها والمكلف بأدائها وكيفية تحصيلها، فالضريبة لا تفرض نتيجة الاتفاق بين الدولة والمكلف بها.

كما يترتب عند امتناع الممول عن دفع الضريبة، أن تلجأ الدولة إلى وسائل التنفيذ الجبري لتحصيلها، وواضح أن عنصر الجبر الذي تستند إليه الضريبة هو الذي يميزها عما يدفعه الفرد أو الجماعات من ثمن مقابل شراء الخدمات التي تقوم المشروعات العامة ببيعها، كما أنه هو الذي يميزها عن القروض الاختيارية أو العامة التي يقدمها الأشخاص الآخرون للدولة بإرادتهم.

ب. الضريبة فريضة نقدية:

كانت الضريبة في العصور القيمة وفي العصور الوسطى تفرض وتجبى عينا، وذلك في شكل التزام الأفراد بتقديم عمل معين (وهو ما يعرف السخرة أو تسليم أشياء أو جزء من المحصول، كما كان الشأن في ظل الإمبراطورية الرومانية).

أما في المجتمعات المعاصرة التي تقوم على الاقتصاديات النقدية، فالضريبة العينية لا تطبق، ونجد أن الضرائب النقدية تشكل القاعدة العامة للضريبة، ذلك أنها الشكل الأكثر ملائمة للاقتصاد النقدي وللنظام المالي المعاصر، وذلك للأسباب التالية:

¹ رفعت محبوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 204.

• لا تتفق الضريبة العينية مع العدالة في توزيع الأعباء المالية، ذلك لأنها تفرض على كل ممول تقديم كمية معينة من المحصول، أو عدد معين من ساعات العمل تسقط من حسابها اختلاف تكاليف الإنتاج من منتج إلى آخر واختلاف قدرة الأفراد على تحمل العمل.

• تستلزم الضريبة العينية قيام الدولة بتكاليف مرتفعة عن تلك التي تتطلبها الضريبة النقدية، وذلك بسبب ما تتحمله الدولة من نفقات جمع المحاصيل ونقلها وتخزينها، هذا بالإضافة إلى ما تتعرض له هذه المحاصيل من تلف.

• لا تعتبر الضريبة العينية ملائمة للفقه المالي الحديث، خاصة لنظام النفقات النقدية، فالدولة تقوم بنفقاتها في شكل نقدي، وهو ما يستلزم بداهة أن تكون الإيرادات في شكل نقدي أيضا حتى يمكنها أن تقابل النفقات النقدية.

ج. الضريبة بدون مقابل:

المقصود هنا أن الممول يقوم بدفع الضريبة دون أن يحصل مقابلها على نفع خاص به، وليس المعنى أن دافع الضريبة لا يستفيد منها، بل على العكس من ذلك، فإنه يستفيد بصفته واحد من الجماعة أي من إنفاق حصيلة الضريبة على المرافق العامة.

إن الممول الذي يدفع الضريبة لا يستفيد من الخدمات العامة بطريقة فردية، وإن مقدارها لا يتحدد بمقدار هذا النفع الخاص، بل يتوقف تحديده على مقدرته التكليفية، وهذا ما يميز الضريبة عن الرسم الذي هو مبلغ مالي تجبيه الدولة جبرا من بعض الأشخاص مقابل نفع خاص لهم أو خدمة عمومية معينة، ومثال ذلك رسوم البريد.

د. تحقيق النفع العام:

ويعني أن الغرض من الضريبة هو تحقيق منفعة عامة، أي أن الضرائب المحصلة هي مبالغ نقدية محولة لابد أن تؤثر في البنيان الاقتصادي وفي البنيان الاجتماعي للدولة.

وقد حرصت التشريعات والقوانين بمرور الزمن على تأكيد هذا المعنى، منعا لاستخدام حصيلة الضرائب في إشباع الحاجات الخاصة للطبقات السياسية الحاكمة أو فئات بعينها،

فالضريبة أداة هامة من أدوات إعادة توزيع الدخل الوطني، إضافة إلى أنها تشكل وسيلة هامة أثناء إعداد السياسات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية.

2-3- المبادئ الأساسية للضريبة:

ويقصد بها مجموعة القواعد والأسس التي يتعين إتباعها والاستناد عليها عند تأسيس الضريبة، هذه القواعد التي يجب أن تراعي مصلحة المكلف بتأدية الضريبة من جهة، ومصلحة الدولة من جهة أخرى، وبالتالي فإن هذه المبادئ تعتبر الإطار الذي يشكل حدود استعمال الدولة لحقها في فرض الضرائب.

ولهذا قام آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" بصياغة أربع مبادئ يلزم إتباعها لإعداد مشروع ضريبة بغرض التوفيق بين مصلحتي الخزينة والممولين، وقد أصبحت هذه القواعد الأربع تشكل الأسس التقليدية للضريبة وهي على التوالي:¹

أ- قاعدة العدالة:

على مواطني كل دولة أن يساهموا في نفقات الحكومة في حدود قدرتهم التكاليفية، بمعنى تناسبا مع الدخل والثروة التي يتمتعون بها تحت حماية الدولة، حيث تكون مساهمة أعضاء الجماعة في الأعباء العامة بالتناسب مع دخولهم، أين رأى العديد من الاقتصاديين تناسب الضريبة مع الدخل، وذلك لأن الخدمة التي يحصل عليها الممول تزداد مع ازدياد الدخل، كما أنه يجب على كل الفئات الاجتماعية أن تخضع للضريبة دون استثناء، إذ أن كل امتياز ممنوح لفئة اجتماعية معينة له كنتيجة إقبال العبء الضريبي للفئات الأخرى من المجتمع.

ب- قاعدة اليقين:

يجب أن تكون الضريبة أو جزء منها الذي يلزم كل فرد بدفعها يقينية وليست عشوائية، أي محددة بصورة واضحة دون أي غموض أو إبهام. فالفترة، النمط، حجم الدفع، كل هذا يجب أن يكون واضحا ودقيقا سواء للمكلف بالضريبة أو بالنسبة لكل دفع آخر.

¹ محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص24.

ج- قاعدة الملائمة:

يجب أن تحصل كل ضريبة في الفترة وحسب النمط الأكثر ملائمة للمكلف بالضريبة، أي ضرورة تنظيم قواعد الضريبة بصورة تلائم ظروف المكلفين بها وتسهيل دفعها، وخاصة فيما يتعلق بموعد التحصيل وطريقته وإجراءاته.

د- قاعدة الاقتصاد في الجباية:

ويقصد بها أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل الطرق التي لا تكلف إدارة الضرائب مبالغ كبيرة، خاصة إذا سادت إجراءات وتدابير إدارية في غاية التعقيد، مما قد يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة في حد ذاتها، ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء منه من أجل الحصول عليه.

هذه القواعد الأربعة السالفة الذكر تجمع ما بين ما هو نظري وتطبيقي لفكرة العدالة والمساواة، ولا تتضمن الكثير من الصعوبات.

2-4- تقسيمات الضرائب وأنواعها:

قبل تطرقنا إلى تقسيمات وتصنيفات الضرائب، يجب الإشارة إلى الفرق بين مفهوم الضريبة و الرسم والإتاوة، حيث تم التمييز فيما بينها في الأدبيات الاقتصادية والمالية، فغالبا ما يتم تعريف الرسم* على أنه مبلغ مالي يدفعه الأفراد والجماعات إلى المرافق العامة مقابل الحصول على خدمة عمومية، في حين تعتبر الإتاوة مبلغ مالي يفرض على المنتفعين الذين ازدادت قيمة ممتلكاتهم نتيجة للخدمات العامة التي قدمتها لهم الإدارات والهيئات التابعة للدولة، كالقيام بشق طريق فرعي للوصول إلى منطقة زراعية، أو نظير استغلال بعض الشركات والمصانع للموارد الطبيعية من مواد خام، محاجر، واستخراج النفط..... إلخ

* يتم استخدام تسمية "الرسم" على بعض الضرائب المعمول بها في النظام الجبائي الجزائري كالرسم العقاري مثلا، والتي تختلف في طبيعتها تماما عن مفهوم الرسم المتعارف عليه.

ويمكن تصنيف الضرائب إلى عدة تقسيمات نظرا إلى تعددها واختلاف آليات فرضها وتحصيلها، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير والمبادئ القانونية والاقتصادية، يمكن مناقشتها أهمها كالآتي:

❖ حسب التوزيع الزمني للضرائب:

في هذه الحالة يوجد نوعان من الضرائب، ضرائب تفرض مرة واحدة وتعتبر ضرائب غير اعتيادية لا توجد إلا في أوقات الأزمات أو الفترات السياسية والاقتصادية الاستثنائية، وضرائب دائمة تفرض باستمرار وبشكل عادي.¹

❖ حسب الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة:

الوعاء الضريبي هو الشيء أو القيمة أو النشاط الذي تفرض على أساسه الضريبة، فالدخل هو الوعاء الضريبي لضريبة الدخل، وقيمة العقارات هي الوعاء الضريبي للرسم العقاري، وإيرادات النشاطات التجارية والصناعية تعتبر الوعاء الضريبي لضريبة الأرباح والرسم على القيمة المضافة.

❖ حسب الجهة التي يحق لها فرض و تحصيل الضريبة:

وهو ما يطلق عليه التوزيع الإداري للضرائب، حيث تقسم الضرائب وعائداتها بين الإدارات المختلفة في الدولة، وذلك بين الخزينة العامة التي تمثل الحكومة المركزية، وبين الهيئات الإقليمية والجماعات المحلية كالبدية والولاية.

❖ حسب طريقة التحصيل أو فرض الضريبة:

حيث تقسم إلى نوعين:

أ- **الضرائب المباشرة:** وتحدد على أساس جداول وقوائم خاصة يحدد فيها الشخص المكلف بتحمل الضريبة وجميع المعلومات المتعلقة بثروته وأملكه ودخله.

¹ ميثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2015، ص80.

ب- **الضرائب غير المباشرة:** في حالة هذا النوع من الضرائب، ليس مهما تحديد الشخص، بل تحديد السلعة أو الخدمة التي تفرض عليها الضرائب، حيث أن إمكانية تحمل العبء الضريبي أو نقله لأفراد أو جماعات أخرى، يعتبر الحد الفاصل بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة.¹

❖ حسب تأثيرها وطابعها الاقتصادي:

لأنواع الضرائب المختلفة تأثير على توزيع الدخل والثروة، و لبعضها الآخر تأثير على حجم الإنتاج وحجم العرض، ولبعضها تأثير على الطلب أو بنية الطلب، وبالتالي يمكن تصنيفها إلى:²

أ- **الضرائب على الدخل:** تقدر الضريبة على أساس ما يحققه المكلف من جميع عناصر الدخل على اختلاف أنواعه (الأجر، الفائدة، الربح، الربح) خلال فترة زمنية معينة، كالضريبة على الدخل الإجمالي "IRG"، والضريبة على أرباح الشركات "IBS".

ب- **الضرائب على رأس المال:** وهي تلك الضرائب التي تمس جميع عناصر الثروة المكونة للذمة المالية للمكلف في لحظة زمنية معينة ممثلة في جملة الأموال العقارية والمنقولة (الأسهم والسندات)، وفي حالات تملك رأس المال وزيادته أو في حالة التركات.

ج- **الضرائب على الإنفاق:** هذا النوع من الضرائب يفرض لحظة استعمالات الدخل بمناسبة إنفاقه من أجل تلبية الحاجات والحصول على خدمات معينة. ويتوقف حجم هذه الضريبة على حجم الاستهلاك فكلما كانت القدرة الشرائية أكبر كانت المردودية لهذه الضريبة أحسن وأوفر، وتشمل الضريبة على الإنفاق عدة أشكال نذكر من أهمها الرسم على القيمة المضافة "TVA" والتي تعد أكثر الضرائب غزارة في التحصيل، حيث لا تفرض على القيمة الكلية للسلعة أو الخدمة بل على الإضافات المتتالية في قيمتها.

د- **الضرائب على التداول والتصرفات:** لا تفرض هذه الضرائب على الثروة أو الدخل عند تحققه أو إنفاقه، بل تفرض عند تداوله والتصرف فيه، حيث أن التشريعات المالية الحديثة

¹ ميثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 83.
² ميثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 85.

تفرض ضرائب على تداول الأموال أو انتقالها، ومن الأمثلة على ذلك حقوق التسجيل والطابع.

2-5- فعالية النظام الضريبي ومعوقاته:

تكتسي دراسة فعالية النظام الضريبي اهتماما كبيرا من طرف السلطات واطاعة ومصممة النظام الضريبي، وتعد الفعالية من إحدى المؤشرات الهامة التي من خلالها يتم الحكم على نجاح النظام الضريبي في تحقيق أهداف ومبتغى السياسة الضريبية. ومن أجل ذلك تسعى الدول جاهدة لتغيير وتكييف نظمها الضريبية من أجل فعالية أكبر مستخدمة في ذلك كافة الحلول والطرق من أجل الوصول إلى الفعالية، والتقليل من العراقيل والمعوقات التي تقف في سبيل هذه الغاية.

2-5-1- فعالية النظام الضريبي:

ينطوي مفهوم الفعالية على بعض التعاريف المختلفة والمعقدة حول تحديد معنى الفعالية والعوامل المؤثرة عليها، إلا أنه يمكن أن نخلص بأن فعالية النظام الضريبي يعني بها قدرة هذا النظام الحصول على أقصى مرددية وبأقل تضحية جماعية، مع توفيقه بين العدالة الضريبية والفعالية الاقتصادية، إضافة إلى قدرته على تحقيق الأهداف الموضوعة له بشكل متسق ومتوازن، لأن هذه الأهداف في كثير من الأحيان قد تكون متعارضة فيما بينها، فتحقيق الهدف المالي قد يتعارض مع تحقيق بعض الأهداف الإجتماعية، وكذا الأمر بين الهدف الإقتصادي والمالي. كما أن فعالية النظام الضريبي تتميز بعدم إمكانية نقل العبء الضريبي، أو أن الضرائب المفروضة لا تشوه خيارات الأعوان الاقتصاديين.¹

2-5-2- مؤشرات تصميم نظام ضريبي فعال:

من أجل العمل على إنجاح النظام المطبق في الواقع العملي للسياسات التي تتبعها الدولة، هناك بعض المؤشرات التي ينبغي إتباعها من أجل الوصول إلى نظام ضريبي مصمم وفقا لمقتضيات الفعالية، حيث يحدد "فيتو تانزي Vito Tanzi"، الخبير الاقتصادي السابق

¹ قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية- دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009، ص 48.

بصندوق النقد الدولي، أهم المؤشرات التي يمكن اعتمادها أثناء تصميم نظام ضريبي فعال، وهي كما يلي:¹

✓ **مؤشر التركيز:** يقتضي هذا المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ. فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجدول المعدلات التي تدر إيرادات محدودة، يمكن أن يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة وتفاذي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.

✓ **مؤشر التشتت:** ويتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد، وإذا كانت موجودة هل عددها قليل. وهذا النوع من الضرائب يجب التخلص منها سعيا لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفها أثر على مرودية النظام.

✓ **مؤشر التآكل:** يتعلق الأمر بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لأن اتساع الوعاء الضريبي يؤدي إلى زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبيا. وإذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات للأنشطة والقطاعات، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل وعاء الضريبي، وهذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعا في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات، ما من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.

✓ **مؤشر تأخرات التحصيل:** يكون حول وضع الآليات الدافعة إلى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها، لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم، ولهذا لا بد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات.

✓ **مؤشر التحديد:** يتعلق بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة، وهذا لا ينبغي في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بضرائب أخرى.

¹ عمار ميلودي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة: 1992-2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2014، ص70.

✓ **مؤشر الموضوعية:** ويتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها.

✓ **مؤشر التنفيذ:** ويتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية. وهذا يتعلق أيضا بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات، ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية لأنها القائم الأساسي على التنفيذ، فضلا عن مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

✓ **مؤشر تكلفة التحصيل:** وهو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية والنفقة، وهذا يجعل تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن، حتى لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة الضريبية.

2-5-3- معوقات فعالية النظام الضريبي:

مع تنامي الاندماج بين الإقتصادات العالمية كنتيجة لإفرازات العولمة، وفي ظلّ المعطيات الدولية الجديدة، وحسب متغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بكل اقتصاد، يتعرض النظام الضريبي إلى عدة تحديات تقف أمامه من أجل تطبيق أفضل لهذا النظام، ما أدى إلى بروز بعض القيود والمعوقات التي تمتد آثارها من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي نتيجة تداخل الاختصاصات الضريبية فيما بين الدول، وتمسك كلّ دولة بسيادتها الضريبية. هذه العوامل تحد في مجملها من الحصيلة الضريبية وذلك بتقليل حجم الوعاء وتضرر كذلك بالعدالة الضريبية، حيث يمكن ذكر أهم هذه المعوقات كالاتي:

➤ **التهرب الضريبي:** الضريبة تشكل عبئا على دافعيها، وعلى ذلك فهو يعمل على التحايل من أجل عدم دفعها إما بالتخلص من آدائها، أي أن المكلف بها قانونا يقوم بالتحايل على دفعها أو نقل عبئها إلى شخص آخر.¹ ويكون التخلص من الضريبة في صورتين، الصورة الأولى هي أن التخلص من الضريبة لا يكون منافيا للقواعد القانونية وهي ما نسميه التجنب الضريبي والصورة الثانية هي التنصل من دفع الضريبة بمخالفة القواعد القانونية وهو ما يعبر عنه بالتهرب الضريبي، حيث ينقسم التهرب الضريبي إلى تهرب ضريبي

¹ قاشي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 52.

محلي وهو الذي يكون في حدود الدولة الواحدة، وتهرب ضريبي دولي والذي ينتج عن زيادة الإرتباطات مابين الدول وزيادة درجة الإنفتاح الإقتصادي.

➤ **الإزدواج الضريبي:** تؤدي ممارسة كل دولة على حدة لفرض سيادته الضريبية التي قد تتعدى نطاق أقاليمها وفقا لما تقتضيه مصالحها الوطنية إلى ظهور الازدواج الضريبي، بما ينطوي عليه من زيادة العبء الضريبي نتيجة تعدد مرات الاخضاع الضريبي، كما يؤدي إلى الحد من المزايا المالية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من وراء تشجيع الاستثمارات الدولية، وتدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية.

ويعرف الإزدواج الضريبي على أنه خضوع نفس الشخص أو المادة الخاضعة للضريبة لنفس الضريبة أو لضريبة مشابهة لها من نفس العنصر وعن نفس المدة بواسطة أكثر من سلطة مالية، فقد ينشأ نتيجة لاختلاف ضوابط الإخضاع الضريبي وتعددتها لتداخل التخصصات الضريبية، أو كنتيجة لاختلاف تفسير الاصطلاحات الفنية من نظام جبائي لآخر. كما قد يكون الإزدواج الضريبي المحلي والدولي مقصودا أو غير مقصود، وصفة القصد تتجه إلى الغلبة في الإزدواج الضريبي الداخلي عنه في الإزدواج الدولي وفقا لتحكم الدولة الواحدة في أهداف سياستها الجبائية.¹

➤ **الضغط الضريبي المرتفع:** إن الضغط الجبائي هو نسبة الاقتطاعات الجبائية مقارنة بعملية الثروة المنتجة المعبر عنها بالنواتج المحلي الخام²، والذي يسمح لنا بتحديد العبء المالي الذي يتحمله الأشخاص الطبيعيون والمعنويون والاقتصاد الوطني ككل، حيث أن ارتفاع الموارد العائدة للخزينة العمومية من جهة، وضعف الموارد الموجهة للمستثمرين، والذي يحول دون مواصلة أنشطتهم الإنتاجية، يعد ارتفاعا للضغط الجبائي، والذي يصبح بدوره عائقا في طريق التنمية، الشيء الذي ينعكس سلبا على تحقيق الهدف المالي كرفع الحصيلة الضريبية وأهداف إقتصادية أخرى. كما يمكن النظر إلى الضغط الضريبي من ناحيتين، الضغط الضريبي على المستوى الجزئي للأفراد والقطاعات، والضغط الضريبي على المستوى الإجمالي أو الكلي، والتي يمكن توضيحها كالآتي:

¹ يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص131.
² قدي عبد المجيد، مداخلة بعنوان النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2002، ص8.

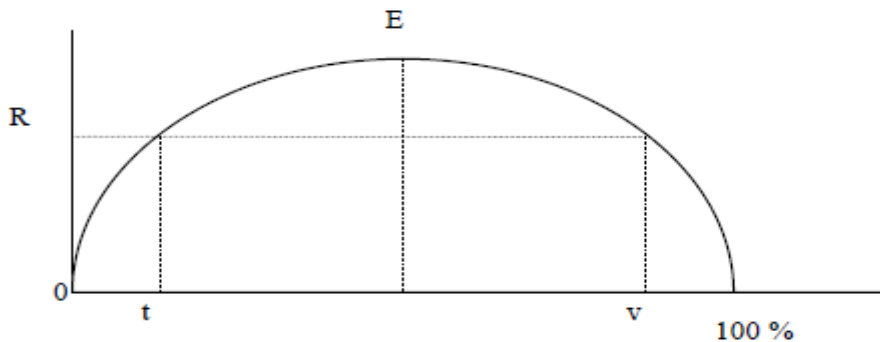
$$\frac{\text{الإقتطاعات الجبائية}}{\text{الدخل الوطني الخام}} = \text{الضغط الجبائي الكلي}$$

$$\frac{\text{الإقتطاعات الجبائية الفردية}}{\text{الدخل الفرد}} = \text{الضغط الجبائي الفردي}$$

حيث يحدد الضغط الضريبي الفردي كمقدار ما يدفعه من اقتطاعات ضريبية منسوبة إلى دخله المحقق. أما الضغط الضريبي الإجمالي فيمثل مجموع الإيرادات الجبائية المحصلة لصالح الدولة والجماعات المحلية بما في ذلك الإقتطاعات الإجبارية الأخرى منسوبة إلى بعض المقادير مثل الناتج المحلي الخام.

ولقد اهتم الكثير من الإقتصاديين بهذا الموضوع وحاولوا إيجاد معدل نمطي لمجموع الإقتطاعات الضريبية، فقد حاول الإقتصادي "أرثر لافير **Arthur Laffer**" بيان حدود الضغط الضريبي من خلال الإنطلاق من مبدأ أن كثرة الضريبة تقتل الضريبة، وصاغ في خضم ذلك منحنى يبين العلاقة بين معدل الضغط الضريبي ومجموع الحصيلة الضريبية.

الشكل (2): منحنى لافر



المصدر: Cours de Mr DIEMER, Les théories économiques: Les principaux courants de pensée économique, IUFM AUVERGNE, page 20.

من خلال هذا الشكل يمكن القول أن معدل الضغط الضريبي الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية في أعلى مستوياتها (النقطة E)، ويمكن أن تتغير نسبة هذا المعدل من دولة إلى أخرى وفي الدولة الواحدة من زمن إلى آخر تبعا للحالات التي يعرفها النشاط الإقتصادي.

2-6- مفهوم السياسة الجبائية:

إن المتتبع للفكر الضريبي أو الجبائي في المدارس الاقتصادية المختلفة يجد اختلافات في تحديد مفهوم موحد للسياسة الجبائية رغم الاتفاق على أن السياسة الجبائية تستخدم كأداة مراقبة على مختلف الأنشطة الاقتصادية لما لها من أدوار في تحقيق التوازن الاقتصادي. ويتجسد الدور الفعال للضريبة من خلال تحقيق أهداف السياسة الجبائية التي تعمل على تشجيع وتحفيز الطلب الكلي على السلع والخدمات من جهة، والوصول إلى مستوى التشغيل الكامل من جهة أخرى، وذلك من خلال الإعفاءات الجبائية بشكل جزئي أو دائم وما يؤثر على المستوى العام للأسعار وتكاليف عوامل الإنتاج، وما يرتبط بذلك من الكليات: الاستهلاك - الاستثمار - الادخار... الخ.

ويرجع اختلاف مفهوم السياسة الجبائية عند الاقتصاديين بالأساس إلى أهداف السياسة الجبائية نفسها، فهي تختلف زماناً ومكاناً من دولة إلى أخرى، بل داخل الدولة ذاتها، لذا نجد من عرفها بأنها "تعني البحث في الظواهر الضريبية وتحليل أوجه النشاط المالي على مختلف المستويات، وهي تسعى إلى تحديد وتكييف حجم الإيرادات الكافية لتغطية احتياجات الاقتصاد الوطني، وكذا إحداث التوازن الاقتصادي بقدر الإمكان وتحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع أعبائهم حسب قدرتهم والاستفادة من جميع الخدمات على السواء".¹

كما تعتبر السياسة الجبائية من أهم أدوات السياسة المالية لما تحققه في مجال التنمية الاقتصادية لأنها تعد عنصر من العناصر التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى كل الأدوار الفعالة لكل ضريبة في الإطار العام للهيكل الضريبي من حيث أثر كل ضريبة نسبة إلى إجمالي الدخل الوطني.

ويمكن تعريفها كذلك بأنها تلك الطريقة المتخذة في إدارة التنظيم الضريبي للحصول على مبالغ مالية تغطي بها النفقات العامة للدولة قصد تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على مؤشرات الاقتصاد الكلي كالدخل والإنتاج والتوظيف.

¹ ولهي بوعلام، عجلان العياشي، مداخلة بعنوان دور السياسة الجبائية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة في ظل التحولات المتسارعة، الملتقى الدولي: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص 2.

إضافة إلى ما سبق ، تستخدم الدولة السياسة الجبائية كأداة وتكيفها لتحقيق برامج محدودة في حقول النشاط الاقتصادي، وتنفيذ المشاريع التنموية وتعميم وتطوير الخدمات العامة.

نخلص من كل هذه التعاريف إلى أن مفهوم السياسة الجبائية مفهوم متغير وفقا لتغير دور الدولة ومجالات تدخلها في الحياة الاقتصادية المختلفة، وبالتالي من خلال تحليل السياسة الجبائية والتي يمكن اعتبارها وسيلة لتحقيق غاية، يمكن تحديد مجالات وحدود دور الدولة في النشاط الاقتصادي ما بين حيادية ومتدخلة، باعتبارها مرآة عاكسة لدور الدولة.

2-7- مقومات السياسة الجبائية:

تقتضي نجاعة السياسة الجبائية الأخذ بجميع التطورات الاقتصادية الراهنة ومسايرتها قصد تحقيق الأهداف العامة المسطرة لمخططات الدولة، ففعالية النظام مرتبطة إلى حد كبير بمحيط عمله و بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

وينشأ الفعل الجبائي عن فعل اقتصادي، أين يرتبط مستوى التطور الاقتصادي لبلد ما بمدى مردودية وبنية نظامه الجبائي، وحتى يتسنى لهذا للنظام تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية المرجوة منه، فانه يجب رسم سياسة جبائية معينة تتركز على مجموعة من المقومات تعتبر كدعائم أساسية تقوم عليها، نذكر منها:

➤ المردودية الجبائية:

ينتج التطور الاقتصادي من خلال زيادة القدرة على الإنتاجية وتحول بنيات و هياكل الإنتاج، و يؤدي هذا التطور إلى البحث عن إيرادات جبائية، ويتم قياس المردودية الجبائية وفق نسبة الاقتطاعات الإجبارية إلى الناتج الداخلي الخام، يطلق على هذه النسبة المعامل الجبائي أو ما يعرف بقدرة الأداء الجبائي، الذي يسمح لنا بمعاينة مستوى الجباية في بلد ما، ولكن لا يقدم لنا رؤية واضحة عن الضغط الذي يشعر به الخاضعون أو المكلفون بالضريبة، حيث تتأثر هياكل الإنتاج مباشرة عن طريق تدخل الدولة برفع الإنفاق العام مما يؤثر في الدخل القومي، وبالتالي يقود إلى مضاعفة نفقات الهيآت العمومية و الهياكل القاعدية، و تؤثر النفقات بدورها مباشرة على الاقتطاعات الإجبارية قصد توفير الاستثمارات و زيادة كفاءة

الأداء الاقتصادي بالسيطرة على الموارد المحصلة من القطاعات الإستراتيجية نتيجة زيادة قدرة الأداء الجبائي.¹

ومن هنا نلاحظ أن الهياكل الإنتاجية والتصنيع الذي يؤدي إلى مضاعفة التبادلات وتركيز المؤسسات وتعميم الأجور يشجع التطور، مما يؤكد أن المجتمعات الصناعية تمنح قدرة جبائية أعلى بكثير من تلك الممنوحة من طرف المجتمعات الأقل تطورا، وعلى العكس فحسب انخفاض أو ارتفاع درجة المرونة الجبائية ينخفض أو يرتفع إيرادها بوتيرة أقل أو أكثر سرعة.

➤ الهيكل و النظام الجبائي:

يشكل هيكل الاقتطاع الجبائي مكانة الاقتطاعات الجبائية ضمن النظام الجبائي، إذ أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالهياكل الاقتصادية والتي يمكنها أن تحدد مفعول الاقتطاع الجبائي، فنجد في المجتمعات المتطورة والمصنعة هيكلا اقتصاديا يساهم في سيرورة النظام الجبائي للقيام بالاقتطاعات على أحسن وجه، وذلك لتميز البنى الاقتصادية لهذه الدول بخصائص مؤثرة كارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ودخول الأفراد، كبر حجم المشروعات الانتاجية واتساع السوق، مما يؤدي إلى وجود نظام جبائي متكامل تقنيا ومكيف حسب كل قطاع و كل طبقة اجتماعية، ما من شأنه التقليل من ظاهرتي الغش والتهرب الجبائيين، وزيادة الحصيلة الجبائية التي تدفع عجلة النمو والتقدم الاقتصادي، ويؤدي بدوره إلى إنشاء هيكل جبائي يتميز بمرونته وارتفاع معدلات الاقتطاع الجبائي، اضافة الى ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة من مجموع الإيرادات الجبائية.

وعلى عكس الدول المتقدمة، تواجه الدول النامية و السائرة في طريق النمو تحديات هائلة لإقامة نظم ضريبية ذات كفاءة بالدرجة التي هي عليها الدول المتطورة، و ذلك نظرا لاتسام اقتصادياتها بالطابع غير الرسمي و نقص الموارد المالية، فنجد أن معظم العمالة تشتغل بالحرف والمشاريع الصغيرة غير الرسمية، و كذا اتسام دخولهم بالتقلب وعدم الرتابة ومعظمهم يتقاضون أجورهم نقدا دون تقييدها ضمن السجلات المحاسبية، وبالتالي

¹ شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحديد التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010، ص 24.

يصعب على الإدارات الجبائية إعداد إحصائيات سليمة. ولعل أهم ما يميز الهياكل الجبائية في الدول النامية ما يلي:

-انخفاض معدل الاقتطاع الضريبي؛

-ارتفاع حصة الضرائب غير المباشرة؛

-عدم مرونة النظام الضريبي؛

❖ القبول الجبائي:

تشكل الضريبة أهم أوجه تدخل السلطات العمومية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر قبول الضريبة قبولاً بالمبدأ، إذ يشكل القبول الجبائي بالنظام الضريبي في المجتمعات المختلفة مؤشراً للقبول السياسي والاجتماعي، أي لا بد للسياسة الجبائية الإحاطة بالمعطيات الاجتماعية، النفسية والاقتصادية، سعياً لتحقيق الشرعية الاجتماعية والتي تتجسد في رضا العنصر الجبائي الذي يشكل الوعاء الضريبي للاقتطاعات الجبائية المختلفة. فقد يحصل أن تنافي سلوكات العناصر الجبائية لمتطلبات الظروف القائمة، فتقل المردودية الجبائية نتيجة لزيادة نسب الاقتطاع، ما يؤدي إلى توسع الغش والتهرب الجبائيين اللذان يعدان رد فعل ذو طبيعة نفسية.

وهناك ثلاثة مفاهيم لتبرير فرض الضريبة، وهي أن:¹

أ - **الضريبة مساومة**، والتي يركز مفهومها على اتفاق الأفراد والجماعات على التنازل بجزء من حرياتهم وأموالهم لصالح الدولة، و عليه فإن الضريبة ما هي إلا سعر مقابل حماية الدولة لحرياتهم وحقوقهم.

ب - **الضريبة مبادلة**، والتي مفادها أن الدولة ما هي إلا عبارة عن مجموع الأفراد الذين يقرون بالنشاط الجماعي، فهي وسيلة تسمح لمجموع الأفراد بالمطالبة بتحقيق حاجاتهم الأساسية و بوسائل أخرى غير السوق، إذن الفائدة الفردية تؤخذ كفائدة جماعية مشتركة بين عدة أفراد.

ج - **الضريبة تضامن**، ومعناه التضحية التي يطالب بها المواطنون مقابل انتمائهم للمجموعة الوطنية من خلال إعادة توزيع المداخل والتخلي عن جزء من الثروة، أهمية هذه التضحية

¹ شريف محمد، مرجع سبق ذكره، ص29.

لا تقابل بقية الخدمات المقدمة من طرف الدولة، ولكن تقابل باحتياجات المجتمع والقدرات
التكليفية لكل فرد منهم.

الفصل الثاني: واقع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنظام الجبائي الجزائري مع إشارة إلى الدراسات السابقة

بعد التطرق في الفصل السابق إلى أهم الجوانب النظرية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والجبائية، سنحاول في هذا الفصل أن نوضح واقع العلاقة بين متغيري الدراسة من خلال ربط محاولات الدولة لتهيئة المناخ الاستثماري بأهم ما جاء في اصلاحاتها للنظام الجبائي، وإبراز الهدف من استخدام السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمارات الأجنبية، وما هي أهم الوسائل والأدوات اللازمة في سبيل ذلك.

1- واقع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنظام الجبائي الجزائري:

سنقوم بتوضيح بعض معالم العلاقة التي تجمع بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنظام الجبائي بمختلف مكوناته وتنظيماته وانعكاسات السياسة الجبائية على هذا النوع من الاستثمار في الواقع، وذلك في حدود هياكل الاقتصاد الجزائري.

1-1- تهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-3-1- المناخ الاستثماري في الجزائر:

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر على حركة رأس المال، كما يعرف أيضا بأنه يمثل الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية، وتشمل هذه الأوضاع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية، فينتضح مما سبق أن مناخ الإستثمار يعتمد بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة تؤثر في جذب وتنشيط الإستثمارات، فهي لا تتوقف على الأوضاع الحالية فقط وإنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها، وبالتالي فهي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فتكون نتيجة أو محصلة تفاعل العناصر الجاذبة والطاردة للاستثمار. لذلك فإن قرار المستثمر الأجنبي و فرص نجاحه مرتبطة بمدى توفر مناخ إستثماري ملائم.¹

وحسب خبراء البنك الدولي في تقديرهم لمناخ الأعمال في الجزائر، فإن الفترة الزمنية اللازمة لبعث مشروع استثماري في الجزائر قد قلصت مع إصدار قوانين لإصلاح قطاع الاستثمار، وحددوا بدقة أن بعض المشاكل لازالت قيد الإصلاح كالعقار الصناعي الذي يشكل أهم العقبات للمشاريع الاستثمارية، وأن مناخ الأعمال متعلق بالهياكل القاعدية (موانئ، مطارات، و شبكة الطرقات)، و كذلك متعلق بالسياسة النقدية و المالية للبلد، كما بينوا أهمية المعاهدات، والاتفاقات الدولية المتعلقة بالنزاعات في مجال الاستثمار،

¹ فرحي كريمة، فراح رشيد، دراسة وتحليل المناخ الاستثماري في الدول النامية، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي: حالة بعض الدول النامية، 2007، ص3.

والوضوح و الاستقرار في الإطار التشريعي، و تنظيم المبادلات، والاقتصاد الموازي، وعقود العمل، والحد الأدنى للأجور.

1-3-2- الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر:

تهدف قوانين الاستثمار بالأساس إلى تجميع و توحيد ضمانات و حوافز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد و توحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة وذلك لتحرير الاستثمار من القيود و المعوقات الإدارية و الإجرائية، حيث عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز و المزايا للمستثمر. فنجد أن القوانين المتعلقة بالاستثمار والصادر في الفترة الممتدة منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات، تبنت الجزائر من خلالها موقفا حذرا من الاستثمار الأجنبي، حيث أسندت مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للقطاع العمومي.¹

لكن مع بداية التسعينيات، تميزت الفترة بالتشريعات المتعلقة بالانفتاح على الاقتصاد العالمي، فصدر قانون النقد و القرض رقم 90-10 المؤرخ في 14/04/1990، والذي خول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض إضافة إلى محاربة التضخم و الترخيص للاستثمارات الأجنبية و إلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة و كذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام و الخاص، مع حرية الاستثمار و حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر و ضمانات ضد إجراء المصادرة. ووصولاً إلى قانون سنة 1993 (المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر (الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق و الاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص و العام و لا بين

¹ منصور الزين، آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 81.

المستثمر المقيم و المستثمر غير المقيم، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها.¹

و نظرا للانتقادات و الملاحظات التي أبدتها بعض الأطراف الفاعلة و التي لها علاقة بالاستثمارات المحلية و الأجنبية بالخصوص حول تدخل الدولة في مجال الاستثمار حسب ما جاء به قانون الاستثمار 93-12 و لتوضيح بعض النقاط الغامضة في هذا القانون، جاء الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض، كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رأس المال والأرباح و إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة. ويعتبر القانون 93/12 و الأمر الرئاسي 01-03 من أهم التشريعات الجزائرية في مجال الاستثمار و هذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.²

1-2- النظام الجبائي الجزائري والإصلاحات الضريبية:

إن تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، دفعت إلى حتمية تغيير النمط الاقتصادي شيئا فشيئا، والذي تضمن من بين مظاهره الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما جعلت الأوضاع السائدة من الإصلاح الضريبي ضرورة في سبيل تحقيق الأهداف التي تسعى السلطات العمومية إلى تحقيقها من خلال سياستها الجبائية.

ومر النظام الجبائي الجزائري بمراحل مختلفة كان لها الأثر في تجسيده بهيكلة الحالي، فشهدت الحقبة الاستعمارية العمل على إلغاء التعامل بالضرائب الإسلامية التي كانت سارية المفعول مع إبقاء العشور والزكاة والتي كان يطلق عليها تسمية " **Impôt Arabe** " حتى حين إلغائها كلياً في سنة 1918، فتم الاهتمام بعد ذلك بالتقنيات أكثر من المبادئ الدينية. واستمرت الجزائر بعد الاستقلال في العمل بقوانين الضرائب الفرنسية إلى غاية ديسمبر

¹ المرجع السابق، ص 85.

² منصورى الزين، مرجع سبق ذكره، ص 86.

¹1975، وإن عرفت هذه الفترة بعض التعديلات مثل اعتماد نظام الاقتطاع من المصدر بالنسبة للضرائب على الأجور سنة 1965، إضافة إلى إعفاء عدة قطاعات مثل القطاعين الفلاحي والسياحي من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) سنة 1969، وتعويض الضريبة السابقة على القطاع الفلاحي بضريبة جديدة سميت الرسم الإحصائي على مداخل الأرض سنة 1975، أما سنة 1976 فقد عرفت إصلاحات مهمة تمثلت في تنظيم النظام الضريبي في شكل خمسة قوانين، حيث تمت المصادقة على مجموعة من الأوامر المتضمنة قوانين الجباية، منها الأمر 102/76 المتضمن قانون الرسم على رقم الأعمال، والأمر 104/76 المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة، وفي سنة 1979 تم وضع جدول جديد خاص بالضريبة على الرواتب والأجور، أما الفترة من سنة 1982 إلى غاية 1986 فتم خلالها إقرار العديد من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات وتحقيق التوازن الجهوي، والتي شملت بعض الضرائب على غرار الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية (BIC)، والضريبة التكميلية على الدخل (ICR)، كما تم إقرار العديد من التعديلات الأخرى مثل تعديل معدل الضريبة على دخل الشركات الأجنبية (IREEC).²

1-2-1- أسباب ودوافع الإصلاح الضريبي:

تزامنت هذه الإصلاحات الضريبية مع عدة تحولات هامة عرفتتها الحياة الاقتصادية الدولية، والتي تمثلت فيما يلي:³

- فشل النظام الاشتراكي وسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتحكم في إدارة الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، وذلك بالاستعانة بالمؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية؛
- إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نتيجة للثورة العلمية التكنولوجية بما أفرزته من تحولات جديدة في سياق ظاهرة العولمة؛

¹ عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة لحالة الجزائر (2001-2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014، ص104.

² عفيف عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص105.

³ ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، جامعة البليدة، مجلة الباحث، العدد 2، 2003، ص24.

- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة والذي يتطلب تنسيق الآليات الاقتصادية لهذه الدول، وتدعيم لقدرتها التفاوضية في مجال التجارة العالمية؛
- استمرار أزمة التنمية في دول العالم الثالث نتيجة أزمة المديونية، وهذا ما جعلها تخضع لضغوطات فيما يتعلق بتعدد شروط الاقتراض في الأسواق المالية الدولية، وبنمو أعباء الديون؛

ولقد ساهمت هذه التحولات التي عرفها الاقتصاد الدولي في بروز معالم نظام عالمي جديد له خصائصه وظروفه المميزة، أين أصبح الإصلاح الضريبي أداة هامة لتنسيق السياسات الاقتصادية لمختلف الدول ولمواجهة تحديات العولمة وانعكاساتها.

أما أهم الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي، تراجع أسعار البترول سنة 1986 وتراجع معدلات النمو، وتزايد في حجم المديونية الخارجية، دفعت بالمسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح عميق على الاقتصاد الوطني لإنعاشه، من خلال معالجة ومراجعة علاقة الدولة بالاقتصاد. وفي هذا السياق كرس دستور 1989 التوجه نحو اقتصاد السوق، وكان هذا التوجه استجابة لضغط الهيآت المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي تشترط تحرير الاقتصاد وتطبيق نظام اقتصاد السوق، فحسب صندوق النقد الدولي أن هناك العديد من القضايا المتعلقة بالإصلاح الضريبي، التي تتطلب المراجعة، وعليه اقترح الصندوق بعض التدابير الإصلاحية الجبائية والتي وردت في برنامج التصحيح الهيكلي للفترة (1990 - 1993)، وأهم هذه القضايا تتمثل في:¹

- ✓ العمل على تصحيح التشوهات الهيكلية في نظام الضرائب، وكذا زيادة الإيرادات بهدف تخفيض عجز الميزانية، وذلك بالاعتماد على تبسيط وتخفيض عدد الضرائب المطبقة على رقم الأعمال.
- ✓ إدخال الضريبة على القيمة المضافة، وإقرار ضريبة على أرباح المشروعات وضريبة تصاعدية على الدخل الشخصي ذات وعاء واسع.

¹ عفيف عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 106.

1-2-2- أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر ومضمونه:

في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتھا البلاد خلال بداية تسعينات القرن الماضي، شهد النظام الضريبي الجزائري إصلاحات جذرية، وقد جاءت هذه الإصلاحات بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها أزمة هبوط أسعار النفط في الثمانينات، وكذا في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق، حيث توالى الإصلاحات والتعديلات من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية التي سعت إلى عصرنه وتفعيل النظام الضريبي، ورفع أداء الجباية العادية كبديل للجباية البترولية، وجعلها كفيلة بتغطية نفقات التشغيل، إضافة إلى محاولة إحلالها محل الجباية البترولية التي كانت تسيطر بشكل كبير على تمويل ميزانية الدولة، كما هدفت في مجملها إلى تبسيط هذا النظام ورفع فعاليته، وكذا التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وارتكز مضمون الإصلاح الضريبي لسنة 1991 على الجباية العادية، حيث نتج عنه إحداث ثلاثة ضرائب جديدة هي الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على القيمة المضافة، كما عمل على إعادة هيكلة الإدارة الجبائية وعصرنتها.

• الضريبة على الدخل الإجمالي:

لقد أسست الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991 ، و بالتحديد من خلال نص المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. حيث تتميز الضريبة على الدخل الإجمالي بالشفافية والبساطة، وذلك من خلال النظرة الإجمالية لمجموع مداخل المكلف، وكذلك وجود ضريبة وحيدة على الدخل رغم تعدد طبيعة مداخلها، كما أنها تعتمد على تصريح المكلف.¹

• الضريبة على أرباح الشركات:

إن من أهم الأهداف التي تمحور حولها الإصلاح الاقتصادي هو وضع المؤسسات العمومية في نفس موضع المؤسسات الخاصة وإخضاعها لمنطق وقواعد السوق، ولتكريس هذا المسعى تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات تجسيدا لمبدأ الفصل والتمييز بين

¹ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص25.

الضريبة على أرباح الشركات IBS والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعي IRG، وهذا التمييز يبرره الاختلاف القانوني الموجود بين الشخص المعنوي والشخص الطبيعي، حيث أن الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة مباشرة سنوية، تفرض على الأرباح التي تحققها الأشخاص المعنوية.¹ ويسعى الإصلاح الضريبي المتعلق في فرض الضريبة على أرباح الشركات، إلى تحقيق هدفين، فمن جهة يهدف إلى تنظيم شكلي الذي سمح بتأسيس ضريبة خاصة على الأشخاص المعنوية كشركات الأموال، ومن جهة ثانية يهدف إلى تنظيم إقتصادي الذي سمح بتخفيض العبء الضريبي المطبق على الشركات، وهي تعمل على عصنة جباية الشركات وجعلها أداة للإنعاش الاقتصادي.

• الرسم على القيمة المضافة:

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TGUP والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TGUPS وذلك نتيجة المشاكل التي شهدتها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملائمة مع الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الوطني.

وحسب تسميته TVA فإن هذا الرسم يتعلق بالقيمة المضافة المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية، وتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والإستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات، كما أن الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الدولة ليتحملها المستهلك النهائي. كما يعتبر هذا الرسم أداة ضريبية لعصنة الاقتصاد الوطني، وضريبة حديثة واسعة التطبيق سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وذلك لما تتمتع به هذه الضريبة من خصائص هي كمجال التطبيق الواسع مما يسمح للدولة التحكم أكثر في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الحصول على موارد إضافية هامة. وشهد معدل الرسم على القيمة المضافة ارتفاعا حسب قانون المالية لسنة 2017 ليصبح 19% للمعدل العادي و9% للمعدل المخفض عوض المعدلين 17% و7% المعمولين بهما سابقا.²

¹ المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من القانون الجبائي الجزائري.
² المادتين 26 و27 من قانون المالية الجزائري لسنة 2017.

ورغم الجانب التقني الذي حظي به الإصلاح الضريبي، إلا أن نجاح النظام الجبائي يعود في قسم كبير منه إلى أسلوب عمل الإدارة والكيفية التي تسير بها الضريبة، أين عانت الإدارة الجبائية قبل الإصلاح، ولا تزال إلى غاية يومنا هذا، من مشاكل عويصة أعاقَت بشكل دائم تطور النظام الضريبي، فقد تميزت بتنظيم غير ملائم ووسائل محدودة وتحكم غير كافي للمادة الخاضعة الضريبة وأيضا عجز كبير في تحصيل الإيرادات المالية. كما شهدت أيضا الإدارات الجبائية تأخرا في إنشاء المراكز المالية والجوارية للضرائب لسير أعمالها، وأيضا التأخر الكبير في إدخال الإعلام الآلي إلى الوسط الإداري للجبائية، فطريقة عمل الإدارة الجبائية بقيت وحتى بعد الإصلاح تعتمد على أساليب يدوية قديمة غير ملائمة لوضعية اقتصاد البلاد خصوصا مع تزايد النشاطات الاقتصادية والانفتاح على المستثمرين والشركات الأجنبية التي تستلزم وسائل حديثة لضبط و مراقبة المداخل.

1-3- أدوات السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر:

تشكل السياسة الجبائية عاملا أساسيا في تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي وتجسيد خطط التنمية على شتى المستويات الاقتصادية والاجتماعية، بما تكفله من تدفق مستمر للإيرادات الجبائية للخرينة، ما يمكن الدولة من القيام بالدور المنوط بها. وللحفاظ على هذا المورد الأساسي وتنميته على المدى المتوسط والبعيد، تولي معظم الدول أهمية كبرى للاستثمار بكل أصنافه وجلب المستثمرين نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في تسريع عجلة التنمية، من خلال تهيئة البيئة والمناخ المشجع على الاستثمار.

وتعتمد السياسة الجبائية على مجموعة من الأدوات الهامة من قوانين وإصلاحات تمس الضرائب لتجشيع الاستثمار نظرا للعلاقة التي المتميزة التي تربط بينهما، حيث تحتوي هذه القوانين على مجموعة من التحفيزات والبرامج التي تؤثر على أهم محددات الاستثمار تهدف إلى ترقية الانتاج والصادرات وامتصاص البطالة، وبالتأكيد توفير إيرادات جبائية هامة للخرينة العمومية.

1-3-1- الحوافز الضريبية ومكوناتها:

الحوافز الضريبية هي ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو لبعضها، ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي، كأن تهدف الدولة إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات يعزف عن الاستثمار فيها، وكذلك السعي إلى تنمية مناطق معينة، أو لغرض استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية تتضمن توفير تدفقات جبائية مستقبلية بديلة عن الاستدانة، وبالتالي تأتي حوافز الاستثمار لتحقيق هذه الأهداف¹، كما يمكن أن تشتمل مكونات الحوافز الضريبية باختلاف أنواعها إجمالا على:

■ **الإعفاء الضريبي:** هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، نطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، ويمكن أن ترتبط مدة الإعفاء إما بمدى زمني، كأن تحدد عدد سنوات الإعفاء (سنتين، خمس سنوات....)، أو أن ترتبط بالنسبة المحققة للأرباح إلى مقدار رأس المال المستثمر. غير أن طريقة الإعفاء الضريبي تشوبها بعض العيوب التقنية في منحها، كمشكلة تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي والتي تتعلق أحيانا بتاريخ إنشاء المشروع، أو من تاريخ بدء الإنتاج أحيانا أخرى، وكذا تلاعبات المستثمرين الأجانب كانسحابهم من الاستثمار بعد الاستفادة من الحوافز، إضافة إلى التنبؤات الاقتصادية غير السليمة والتي يمكن أن ترهن إيرادات جبائية هامة لحظة الحاجة إليها.

■ **التخفيضات الضريبية:** هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى أن يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءً على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، والتي تعتبر في بعض الظروف بديلا أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي، وذلك لاعتبارات تتعلق بنوعية المشاريع الاستثمارية ومدى استفادتها من الإعفاء أو التخفيض مقابل استمرارية الاستثمار على المدى البعيد.

¹ طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، ص4.

■ **المعدلات التمييزية:** ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما إنخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.

■ **نظام الاهتلاك:** يعتبر الاهتلاك مسألة محاسبية ذات أثر ضريبي هام بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال طريقة احتساب القسط السنوي للاهتلاك، ويتوقف هذا الأخير على حسب نظام الاهتلاك المطبق، أي كلما كان قسط الاهتلاك كبيرا، كلما كانت نتائج المؤسسة المفروضة عليها الضرائب أقل.

■ **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:** تشكل هذه التقنية وسيلة لامتنعاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، و هذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأس مال المؤسسة.*

1-3-2- تفعيل أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لطالما اعتبرت الحوافز الضريبية كأداة فعالة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنه أثير جدل حول مسألة مدى فعاليتها، وخاصة إذا ما اقتصر دور الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في تعظيم الأرباح، والذي يعتبر عامل جذب للاستثمار غير كافي في بعض الأحيان.

وباعتبار أن الحوافز الضريبية جزء من مناخ الاستثمار، فإن أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يظهر إلا إذا كانت بقية العوامل الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري في صورة جيدة، ومنه يستلزم ضرورة الإستمرار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي من أجل الوصول للإستقرار المطلوب، كما يجب تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية، من خلال تنمية الموارد البشرية والتكوين الفعال للإداريين وتبسيط وإضفاء

* لمعلومات أكثر عن الحوافز والامتيازات الضريبية المعتمدة في الجزائر الإطلاع على الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب: www.dgi.gov.dz

الشفافية على المعاملات، وزيادة الوعي القانوني لدى المواطنين، زيادة على رفع أجور الإداريين إلى مستوى الوظائف المشابهة في القطاع الخاص¹.

1-4- تقدير فاعلية الحوافز الجبائية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر:

رغم تعدد أهداف الحوافز الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، إلا أن أهدافها الرئيسية بالنسبة للدولة المضيفة تتمحور حول اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في إقليمها، وتوجيه استثمار هذه الأموال للوجهة التي تتفق مع متطلبات خطة التنمية وتوزيعها على المناطق الجغرافية للدولة وقطاعاتها وفقا لأولوياتها، ومن هنا نجد أن أحكام المعاملة الضريبية للاستثمار الأجنبي المباشر تشتمل على عناصر متعددة يراد بها تحقيق هذا الهدف أو ذاك من أهداف السياسة الاستثمارية للدولة المضيفة، وإذا كانت الدولة المضيفة تستهدف من التنظيم التشريعي للمعاملة الضريبية للاستثمار الأجنبي المباشر اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وضمان الحصول على الحد الأقصى من منافع استثمار هذه الأموال على إقليمها، فإنه يتعين عليها أن تراعي أن للمستثمر أيضا أهدافا وطموحات يريد الوصول إليها عن طريق استثمار أمواله في إقليم الدولة المضيفة، والتي ينتظر منها الحصول على الربح الذي تتوقعه.

إذا كانت زيادة فاعلية الحوافز الضريبية تحتاج إلى قيام الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر بدراسات دقيقة تحدد الأثر في مناخ الاستثمار السائد في إقليمها، والتي على ضوءها يتم العمل على إرساء عناصر التنظيم القانوني والذي يكفل زيادة منافعها على تكلفتها، فإنه يتعين حتى تزداد فاعلية المعاملة الضريبية أن تصاغ أحكام هذه المعاملة في ضوء النظام الضريبي العام في كل من الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية والدول المصدرة لها، بالإضافة إلى أن هناك عوامل أخرى تدخل في تحديد الحجم المعقول لحوافز الاستثمار بصفة عامة، والحوافز الضريبية بصفة خاصة، ومن بينها العلاقة بين تكلفة الحوافز وعائدها والنسبة المقبولة بينهما في حدود ما تراه الدولة محققا لأهداف سياستها الاستثمارية².

¹ طالب محمد، مرجع سبق ذكره، ص 15.
² نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 176.

وهكذا فإن معايير تقدير فاعلية الحوافز الضريبية ومدى كفاءتها تتجسد في الترحيح بين سلبياتها وإيجابياتها من ناحية، ومدى التوازن بين تكلفتها وعائدها الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى، حيث تتمثل التكلفة الحقيقية لحوافز الاستثمار بالنسبة للدولة المضيفة في الفرق بين الإنفاق الحكومي في حالة منحها وحالة عدم منحها، أما حجم فاعلية حوافز الاستثمار فإنه يتحدد بالنسبة بين الزيادة في الاستثمار (إذا كانت الدولة تستهدفها) وبين تكلفة الحوافز، وأخيرا تتمثل مدى كفاءة الحوافز الضريبية في النسبة بين زيادة الدخل الخاضع للضريبة وتكلفتها بالنسبة للنظام الضريبي أو في النسبة في الدخل الوطني وبين تكلفة الحوافز بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وعلى هذا الأساس أيضا يمكن القول بأنه إذا تمثلت تكلفة الإعفاء الضريبي مثلا بالنسبة للدولة المضيفة في خسارة مبالغ الضريبة، فإن هذه الخسارة تكون غير مقبولة إذا كان المشروع الاستثماري الذي يستفيد من هذا الإعفاء لا يتيح إلا فرصا قليلة للعمالة الوطنية، أو كانت فوائده المالية وإيراداته الجبائية الفعلية والممكنة ضئيلة مقارنة مع تكلفة الإعفاء الضريبي.

وهكذا نخلص مما تقدم بأنه يتعين أن يراعى في التنظيم التشريعي للمعاملة الضريبية للاستثمار الأجنبي المرونة الكافية بحيث تتفاوت مزاياه بحسب نوع الاستثمار وأهميته لاقتصاد الدولة المضيفة، وإلا فإنها يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي على إقليم الدولة وسيطرته على اقتصادها بدون ضمان للحصول على فوائده التي تبتغيها الدولة، وبالتالي قصور الحوافز الضريبية عن بلوغ كفاءتها المنتظرة.¹

1-5- آليات معالجة المعوقات الجبائية أمام الإستثمار الأجنبي المباشر:

عند استهداف الدولة لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المضيف، والتي تترافق مع بعض المعوقات والعراقيل، فلا بد من انتهاجها لسياسة تخفيف العبء الجبائي على عاتق المستثمر الأجنبي في سبيل ذلك، لأن هذا الأخير يعتمد في قراره للاستثمار على الموازنة بين العوائد المحتملة وبين المخاطر والأعباء التي يتحملها، ولذا فإنه عند إعداد السياسة الجبائية يجب مراعاة زيادة معدلات الضريبة وثقلها وكذا عبئها وجعلها أداة هامة في تفعيل

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 184.

المناخ الاستثماري وتشجيع المستثمرين الأجانب، إلا أنها قد تكون في بعض الأحيان عائقا أمام تدفق رأس المال الأجنبي وسببا في تخوف المستثمر الأجنبي من استثمار أمواله في هذه الدول، إذا ما وجد نفسه أمام ما يسمى بالازدواج الضريبي الدولي، ووقع أيضا ضمن خانة التمييز الضريبي وكان العبء الجبائي ثقيلًا، فهذه كلها تعتبر عوائق جبائية أمام انسياب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يجب العمل على تجنبها باعتبارها عوامل يتخذ من خلالها قرار الاستثمار من عدمه، ومن أهم الآليات لمعالجة هذه المعوقات:

1-5-1- تجنب الازدواج الضريبي الدولي والتنسيق الدولي:

عموما يمكن تفادي الازدواج الضريبي الدولي بواسطة التشريعات الوطنية أو بإبرام اتفاقيات دولية، فقد تلجأ الدولة إلى تضمين تشريعها نصا يقضي بعدم فرض الضريبة على نفس الاستثمار الذي سبق أن فرضت عليه ضريبة من قبل دولة أخرى، كما يمكن التنسيق¹ بين مختلف الدول والتنظيمات الجبائية عبر إبرام الاتفاقيات الدولية جماعيا أو ثنائيا، فإبرام هذه الاتفاقيات يؤدي إلى تشجيع التجارة الخارجية عموما والاستثمار الأجنبي بوجه خاص، من خلال تفادي الازدواج الضريبي الذي يكلف المستثمر الأجنبي أعباء زائدة، وبالتالي تشجيعه على استثمار أمواله في الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات. ولقد اقترحت أولى الاتفاقيات الجبائية النموذجية لكل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و هيئة الأمم المتحدة، أربع طرق لمعالجة الازدواج الضريبي الدولي و التي يمكن إيجازها في ما يلي:²

- **طريقة الإعفاء:** تقتضي هذه الطريقة بأن تتنازل إحدى الدولتين المتعاقبتين عن حقها في فرض الضريبة على الدخل الذي يحققه المكلف في الدولة المتعاقدة الأخرى، ويمكن أن تكون تلك الدولة دولة إقامة المكلف أو دولة مصدر الدخل.

- **طريقة الخصم:** وبمقتضى هذه الطريقة، تخصم دولة الإقامة جميع الضرائب التي يتحملها المكلف عن الدخول الناتجة من مصادر أجنبية من قيمة الضريبة التي تطالبه بها.

¹ يونس أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص 229.
² سعاد مالح، المقومات الجبائية لجذب الاستثمار الأجنبي، مداخلة بملتقى وطني حول الضوابط والآليات القانونية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، جامعة ورقلة، ص 11.

- طريقة اقتسام الإيراد: تتمثل هذه الطريقة في فرض الضريبة من طرف إحدى الدولتين المتعاقبتين وفقا لما تحدده الاتفاقية الجبائية المبرمة بينهما، على أن تقوم هذه الدولة بتحويل جزء من الضريبة التي حصلت عليها إلى الدولة المتعاقدة الأخرى.

- طريقة توزيع المادة الخاضعة للضريبة: تقتضي هذه الطريقة، بأن تقوم الدولتين المتعاقبتين بفرض الضريبة بالتناوب على المكلف حسب فئة الدخل المحقق بموجب اتفاقية جبائية بينهما، كأن تختص إحدى الدولتين في فرض الضريبة على أرباح الأسهم وأن تقتضي الدولة المتعاقدة الأخرى في فرض الضريبة على فئة المعاشات.

1-5-2- تجنب التمييز في المعاملة الضريبية:

يعد التمييز الضريبي عائقا أمام حركة انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد المضيف، كون هذا التمييز يتولد عنه نقص تنافسية المؤسسات الأجنبية أمام المؤسسات المحلية، ومن الضروري إدخال المعاملة الضريبية كعنصر فعال في تحسين مناخ الاستثمار على أساس من العدالة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني، غير أن التمييز في فرض الضرائب بين الوطنيين والأجانب وإن كان عملا مشروعا من وجهة النظر القانونية، قد يعيق تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول المستقبلية لرأس المال التي تتضمن أنظمتها الضريبية مثل هذا التمييز، وذلك خشية تحمل أعباء مالية كبيرة قد تترتب عن تلك الضرائب. وقد يكون التمييز في المعاملة الضريبية صريحا وذلك من خلال:¹

- استخدام ضرائب الصادرات والواردات ورسوم الإنتاج.

- فرض ضرائب الدخل بسعر أعلى على الأجانب.

- عدم استفادة الأجانب من الإعفاءات.

- اعتماد سعر الصرف عند القيام بتحويل الإيرادات.

¹ سعاد مالح، مرجع سبق ذكره، ص 13.

وعليه، لابد أن تلتزم الدولة في معاملتها مع الأجانب احترام مبدأ المساواة، وعدم التمييز، أو بما يعرف بمبدأ المعاملة الوطنية والذي يضمن للمستثمر الأجنبي تشبيهه بالوطني عند ممارسة نشاطه، تحت شكل المساواة أمام القانون وأمام الهيئات والتنظيمات الجبائية، كما يتم اشتراط المعاملة الوطنية في التشريعات الداخلية للدولة كما هو الحال في القانون الجزائري إذ ينص بأنه يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار. كما ينص على ذلك أيضا في الاتفاقيات المبرمة بين الدول المصدرة والدول المضيفة لرؤوس الأموال، وهو ما يمثل شرطا ثابتا فيها يضمن للمستثمر الأجنبي نفس الحماية المقررة للوطنيين.

1-5-3- تخفيف العبء الجبائي:

لا شك أن ثقل العبء الجبائي يشكل عائقا أمام استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، ذلك أن المستثمر الأجنبي يهدف من خلال مشروعه الاستثماري تعظيم العوائد وهذا لا يكون إلا إذا تواجدت في الدولة المضيفة سياسة تعمل على تخفيف العبء الجبائي على عاتق المستثمر الأجنبي وذلك بالتخفيض في عدد ونسب الضرائب والرسوم المفروضة وإتباع أسلوب الإعفاء الضريبي اتجاه المستثمرين الأجانب، إضافة إلى امتيازات جبائية أخرى تعد حوافز للاستثمار والتي سبق ذكرها.¹

¹ المرجع السابق، ص15.

2- الدراسات السابقة:

سنطرق هنا إلى ثلاث دراسات مختلفة تم إعدادها حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أين سنطرق إلى أهم نتائجها محاولين إبراز واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تأثيره وتأثيره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

2-1- الدراسة الأولى: أثر السياسة الإنفاقية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تم إعداد هذه الدراسة من طرف أستاذ التعليم العالي بجامعة أبي بكر بلقايد بولاية تلمسان الدكتور "محمد بن بوزيان"، والأستاذة "خرافي خديجة" وهي أستاذة مساعدة بجامعة الجيلالي اليابس بولاية سيدي بلعباس، وكان موضوع البحث تحت عنوان أثر السياسة الإنفاقية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في شكل دراسة قياسية باستخدام اختبار التكامل المتزامن وعلاقات السببية، حيث تهدف الدراسة إلى تحديد مستوى كفاءة وفعالية السياسة الإنفاقية في تحسين البيئة الاستثمارية الوطنية.

حيث افترض الباحثان أن البيئة الاستثمارية الوطنية تعاني العديد من المعوقات التي تمسّ بدرجة كبيرة السياسة الإنفاقية الوطنية، وهي تمثل في مجملها عوامل طردٍ للاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي يبيّن حسب الباحثين أنّ سوء رسم السياسة الإنفاقية قد يكون السبب في تردي بيئة الأعمال في الجزائر، و انخفاض قدرتها على جذب وترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي محاولة منهما للتأكيد على افتراضهما، قام الباحثان بمحاولة قياس درجة الارتباط ما بين حجم النفقات العامة، وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر اعتماداً على أساليب الاقتصاد القياسي، باختيارهما لأسلوب التكامل المتزامن واختبار السببية لـ Granger ، كما استعانا ببرنامج Eviews.6 لهذا الغرض.

وتتمثل متغيرات هذه الدراسة القياسية في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (IDE) و النفقات العامة (DP)، خلال فترة الدراسة (1990-2012)، وبالتالي كان نموذج الدراسة وفقاً للصيغة التالية: $IDE=f(DP)$.

وخلص الباحثان بعد معابنتهما وتحليلهما لنتائج الدراسة القياسية، أنّ الجزائر قامت باتخاذ العديد من التدابير من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أنّها ما تزال تعاني الكثير من الضعف في هذا المجال. كما بيّنا من خلال الجانب القياسي لهذه الدراسة وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام وتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في المدى القصير تنعكس في صورة تأثير إيجابي طفيف من طرف الإنفاق العام، غير أنّه سرعان ما يختفي هذا التأثير في المدى المتوسط والطويل؛ الأمر الذي يعكس لنا عدم فعالية السياسة الإنفاقية في الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-2- الدراسة الثانية: سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق

الأهداف الإنمائية بالجزائر

هذه الدراسة هي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، مقدمة تحت عنوان "سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر" تم إعدادها من طرف "بلال بوجمعة"، نوقشت وأجيزت بجامعة أبي بكر بلقايد بولاية تلمسان للسنة الجامعية 2012/2013، وتضمنت دراسة تطبيقية لحالة الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1986 إلى سنة 2011.

وحاول الباحث من خلال أطروحته معالجة الإشكالية التي تمحورت حول ما مدى نجاعة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدل النمو المستهدف، وتنمية الصادرات غير النفطية، اللتان تضمنتهما الإستراتيجية الإنمائية بالجزائر، حيث استند الباحث على فرضيتين، الفرضية الأولى والتي مفادها أن سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتنص الفرضية الثانية على

أن سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر كذلك تأثيراً إيجابياً على الصادرات غير النفطية في الجزائر.

واعتمد الباحث أثناء إعدادة للدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي لتشخيص أبعاد سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر والوقوف على دلالاتها، والأسلوب الكمي لتقدير أثر سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر. وحاول الباحث إبراز أن أهمية بحثه تكمن في محاولة معالجة موضوع سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وما يوفره هذا الأخير من مزايا إيجابية للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى مساهمته في عملية التمويل الرأسمالي، كما اعتبره أنه يعد وسيلة هامة لتحقيق معدل النمو المستهدف، ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية، وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة في ظل التحول الاقتصادي الهام الذي عرفته الجزائر نحو اقتصاد المعرفة، كما حاول أن يبين أن لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر دور هام في سد فجوة التجارة الخارجية والفجوة المعرفية ودفع عملية النمو.

وقام الباحث أثناء إعدادة للجانب التطبيقي، بالإشارة إلى بعض الإحصائيات المتعلقة بمدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال في الجزائر، وما هي أهم القطاعات التي تتواجد بها هذه الاستثمارات محلياً، حيث يتقدمها القطاع الصناعي يليه قطاع الخدمات، كما حاول أيضاً تحليل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام برنامج SPSS والتي خلص منها بأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع فرضية الباحث القائلة بأن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عامل إيجابي في رفع معدل النمو الاقتصادي للبلد المضيف. وهذا يتوافق حسب الباحث مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وذلك لما له من دور كبير في نقل التكنولوجيا من خلال إقامة استثمارات متطورة، مما ينعكس على زيادة الإنتاجية، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

وعن مدى تنوع الصادرات السلعية الجزائرية وأهميتها في الأسواق العالمية، خلصت الدراسة إلى أن الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة أو سلع زراعية بنسبة كبيرة، ويغلب عليها منتج واحد في التصدير وهو النفط، حيث أن نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات بلغت % 2,43 سنة 1986 وهي نفس النسبة سنة 2011، وهو ما يدل على أن الجزائر مازال اقتصادها يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد، وهو ما من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي.

2-3- الدراسة الثالثة: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر

الدراسة تم إعدادها من طرف "بن عيشي عمار" وهو أستاذ بجامعة بسكرة، بالاشتراك مع "بن ابراهيم الغالي" الأستاذ بجامعة قالمة، وكان موضوع البحث حول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر للفترة الممتدة منذ سنة 1990 إلى غاية 2010، من خلال طرح التساؤل التالي: ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر؟ وما هي العلاقة الإحصائية القائمة بين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستويات البطالة في الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل، استند الباحثان على الفرضية القائلة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار اقتصادية سواء ايجابية أو سلبية، لذا يجب تفعيل ايجابياته والتقليل من آثاره السلبية، كما أنه توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين البطالة في الجزائر. وبالتالي اعتمدا أثناء إعداد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى الاستعانة بالأساليب والبرامج الإحصائية منها برنامج SPSS لدراسة العلاقة الارتباطية بين معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة (1990 – 2010).

وعليه، قام الباحثان باستخدام معامل الارتباط بيرسون لدراسة هذه العلاقة الارتباطية، وذلك من خلال اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كمتغير مستقل معبرا عنه كنسبة من

الناتج الداخلي الخام، في حين أن معدلات البطالة في الجزائر تمثل المتغير التابع، مع العلم أن عدد المشاهدات هو 20 سنة ممثلة لفترة الدراسة (1990-2010).

وخلص الباحثان بعد معاينة النتائج المحصل عليها، إلى أنه توجد علاقة عكسية بين المتغيرين المستقل والتابع أي بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر، فكلما زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كلما انخفضت نسبة البطالة.

إلا أن الباحثان قد أشارا إلى أنه بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كإستراتيجية للقضاء على البطالة في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات و القدرات التي تطمح إليها الدولة، وخير دليل على ذلك حسب الدراسة، هو عدم تجاوز نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية كنسبة من الناتج الوطني الخام بمعدل 12,3 % سنة 2009 ، مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة نسبيا في حدود 12% سنة 2010 ، بالرغم من قوة العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة.

الفصل الثالث: محاولة قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الجبائية في الجزائر

سيتضمن الفصل الأخير من بحثنا الجانب التطبيقي للدراسة، وذلك من خلال استعراضنا لمجموعة البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وكيفية تجميعها من المصادر المختلفة، كما أننا سنقوم بتطبيق اختبار التكامل المشترك لـ أنجل وجرانجر على متغيرات الدراسة والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والإيرادات الجبائية في الجزائر للفترة الممتدة من (1986-2014) في محاولة لدراسة العلاقة بين المتغيرات قياسيا.

2- تحديد متغيرات الدراسة وتجميع البيانات:

بعد تحديد متغيرات الدراسة، سنشير بعد ذلك إلى تطورها خلال فترات زمنية معينة وذلك حسب المعطيات المتاحة، بالإضافة لطرق الحصول على البيانات المستخدمة في التحليل.

1-1- اختيار العينة ومجتمع الدراسة:

سنطرق هنا إلى طريقة اختيار مجتمع الدراسة والعينة، وذلك انطلاقاً من هدف الدراسة المتمثل في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على الإيرادات الجبائية، والرغبة في معرفة مدى العلاقة بينهما.

لقد تم الحصول على البيانات والإحصائيات المتعلقة بالدراسة من مصادر رئيسية، المتمثلة في التقارير والنشرات السنوية، الصادرة عن الهيئات الرسمية ذات الاختصاص، فبالنسبة لقيمة رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة والواردة إلى الجزائر في شكل استثمار مباشر، تم تجميعها من قاعدة البيانات للموقع الإلكتروني الرسمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED أو ما يعرف بالانجليزية UNCTAD، كما سنقوم باستعراض أهم القطاعات التي يتم الاستثمار بها من طرف الأجانب في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2012 وفقاً لإحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والتقارير التي تصدر عن هذه الأخيرة.

أما فيما يتعلق بالمعطيات الخاصة بالإيرادات الجبائية المحققة في الجزائر لفترة الدراسة (1986-2014)، قمنا باستخلاصها من البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات ONS، وكذا لبيانات المديرية العامة للاستشراف والسياسات التابعة لوزارة المالية الجزائرية من خلال موقعها الإلكتروني الرسمي.

وعليه مما سبق، فإن متغيرات الدراسة تم تحديدهما في المتغير الأول وهو الإيرادات الجبائية المحققة في الجزائر والتي سنرمز لها بالرمز « RF » تبعاً للمصطلح « Recettes Fiscale »، كما قمنا بتحديد المتغير الثاني للدراسة وهو الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، حيث سنرمز له بالرمز « IDE » تبعاً للمصطلح « Investissement Direct Etranger »، كما يرجع اختيار فترة الدراسة من سنة 1986 إلى 2014، حيث تعتبر سنة 1986 فترة مفصلية شهدت الصدمة النفطية وتأثر إيرادات الخزينة العمومية،

والتي كانت محفزا للدولة بدفعها إلى تبني اقتصاد السوق، أي الإنفتاح على الإقتصاد العالمي ومن ضمن ذلك فتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي المباشر.

1-2- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:

قمنا باستخلاص قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من قاعدة بيانات CNUCED أين يتم اعتماد عملة الدولار الأمريكي كوحدة قياس لتقييد البيانات، فقمنا أثناء إعداد الدراسة بتحويل هذه القيم ومعادلتها إلى الدينار الجزائري من خلال اعتمادنا على أسعار الصرف المحددة من قبل صندوق النقد الدولي ¹ FMI، فتحصلنا على القيم الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (1986-2014)

السنوات	الاستثمار الوارد بالمليون دينار	السنوات	الاستثمار الوارد بالمليون دينار	السنوات	الاستثمار الوارد بالمليون دينار
1986	64,86	1996	15 170,19	2006	127 757,43
1987	45,23	1997	15 187,61	2007	111 059,26
1988	158,72	1998	36 610,19	2008	187 359,72
1989	147,39	1999	20 212,05	2009	199 733,60
1990	487,63	2000	21 103,52	2010	172 385,50
1991	1 711,35	2001	86 216,33	2011	196 225,25
1992	683,44	2002	84 905,42	2012	238 392,26
1993	0,02	2003	46 326,97	2013	207 971,35
1994	0,04	2004	64 045,28	2014	130 801,00
1995	0,05	2005	84 019,99		

المصدر: من إعداد الطالب تبعا لمعطيات ² CNUCED

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر ضعيفة وتبدأ في التناقص إلى شبه منعدمة خاصة في سنوات التسعينيات، وهذا لاعتبار هذه الفترة مرحلة تحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، كما شهدت

¹ انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.imf.org>

² انظر الموقع الإلكتروني: <http://unctadstat.unctad.org>

هذه الفترة عدم استقرار أمني وسياسي، ثم تعود نسبة التدفقات إلى التزايد بشكل متذبذب مع بداية الألفية إلى نهاية سنة 2014.

❖ أهم القطاعات التي تم الاستثمار فيها من طرف الأجانب:

تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بإصدار إحصائيات وتقارير دورية متعلقة بمختلف جوانب وظروف الاستثمار في الجزائر، ومن بين هذه الإحصائيات سنتطرق إلى أهم القطاعات التي ينشط بها المستثمرون الأجانب في الجزائر وقيمة استثماراتهم، بالإضافة إلى عدد المشاريع المنجزة من قبلهم للفترة الممتدة بين سنة 2002 و2012، وهي مبينة كالآتي:

جدول رقم 2: توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي حسب القطاع، عددها وقيمتها

قطاع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ بالمليون دينار	%
الصناعة	220	53,7%	599 200	74,6%
الخدمات	97	23,7%	167 118	20,8%
البناء والأشغال العمومية	63	15,4%	12 082	1,5%
النقل	16	3,9%	3 991	0,5%
الزراعة	6	1,5%	887	0,1%
الصحة	5	1,2%	6 192	0,8%
السياحة	3	0,7%	13 587	1,7%
المجموع	410	100%	803 057	100%

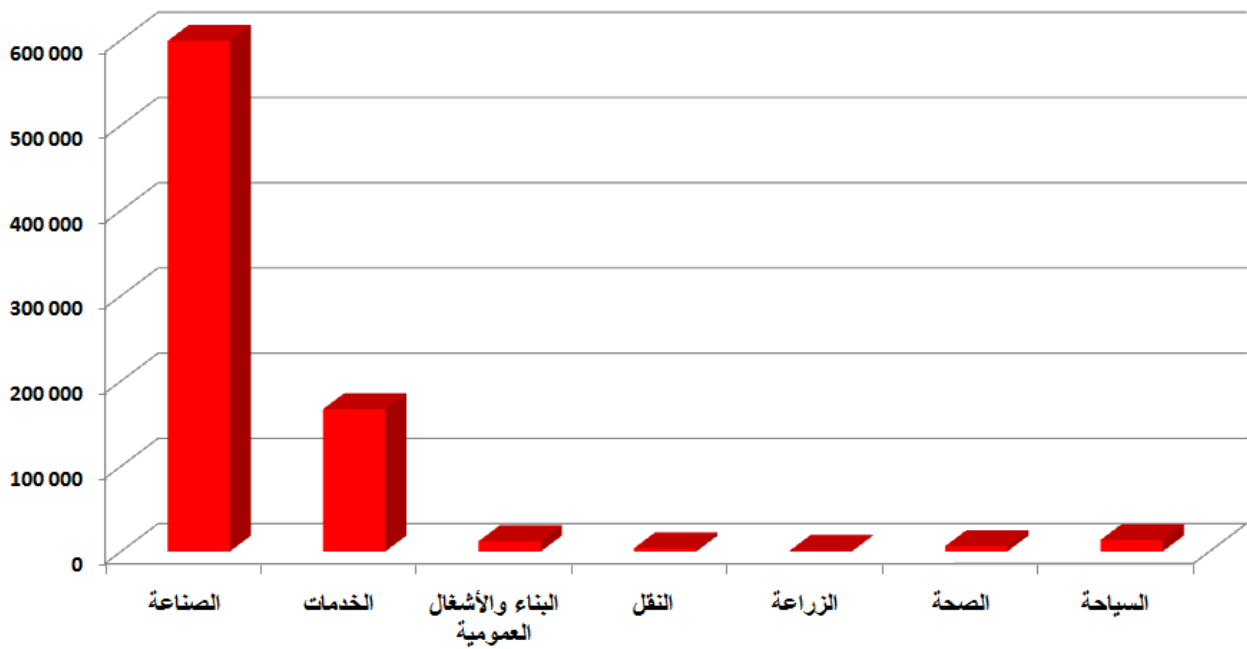
المصدر: من إعداد الطالب تبعا لمعطيات ANDI¹

كما أننا سنوضح المعطيات الواردة في الجدول السابق بيانيا في الشكل التالي:

الشكل (3): توزيع الاستثمار الأجنبي على القطاعات الاستثمارية في الجزائر (2002-

(2012)

¹ أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.andi.dz/index>



المصدر: من إعداد الطالب تبعاً لمخرجات الجدول السابق.

من خلال معطيات وبيانات الجدول والشكل البياني السابقين، نلاحظ أنه قد تم أنجاز 410 مشروع استثماري أجنبي بما يقدر بحوالي 803 مليار دينار جزائري، حيث تفضل معظم هذه الاستثمارات التوجه إلى القطاع الصناعي والذي يستقطب حوالي 54% من قيمتها من مجمل القطاعات الأخرى، يأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات، في حين نلاحظ الاستقطاب الضعيف لقطاع الزراعة والصحة لهذه الاستثمارات، حيث تفسر هذه النتائج من تفضيل المستثمرين الأجانب لقطاع الصناعة نظراً لمردوديتها في الآجال القصيرة على عكس القطاعات الأخرى.

كما سنتطرق للمقارنة بين الاستثمارات الأجنبية المنجزة في الجزائر والاستثمارات المحلية في نفس الفترة (2002-2012)، حيث يمكن توضيحها من خلال الجدول والشكل البياني التاليين:

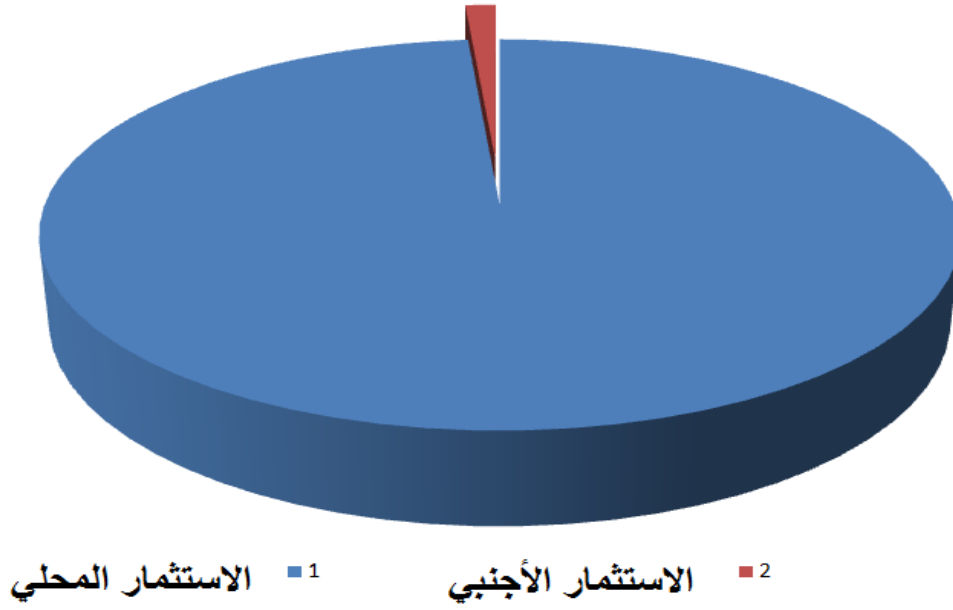
الجدول رقم 3 : قيمة ونسبة الاستثمار الأجنبي والمحلي في الجزائر (2002-2012)

النسبة	المبلغ بالمليون دينار	النسبة	عدد المشاريع	أنصاف الاستثمارات إلى
--------	-----------------------	--------	--------------	-----------------------

68,5%	1.743.783	98,7%	31594	الاستثمار المحلي
31,5%	803.057	1,3%	410	الاستثمار الأجنبي
100%	2.546.840	100%	32004	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب تبعا لمعطيات ANDI¹

الشكل (4): نسبة عدد الاستثمارات الأجنبية المنجزة إلى عدد الاستثمارات المحلية في الجزائر (2002-2012)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات الجدول السابق

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول والشكل البياني المبينين أعلاه، أن عدد الاستثمارات الأجنبية المنجزة في الجزائر ضعيف نسبيا بالمقارنة مع عدد الاستثمارات المحلية، ولكن بالرغم من ذلك فإن قيمة الاستثمارات الأجنبية تمثل نسبة الثلث من قيمة الاستثمار الإجمالي المنجز خلال الفترة (2002-2010)، ما يبرز أهمية حجم رأس المال الأجنبي المستثمر في الجزائر بالنسبة إلى حجم رأس المال المحلي.

1-3- تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر:

يوفر الموقع الإلكتروني الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات¹ ONS قاعدة بيانات هامة عن إيرادات الخزينة العمومية، حيث تشمل إيرادات الخزينة الإيرادات الجبائية البترولية

¹ انظر الموقع الإلكتروني السابق: <http://www.andi.dz/index>

والعادية، والإيرادات غير الجبائية، بالإضافة إلى إيرادات أملاك الدولة والإعانات وغيرها من الإيرادات الاستثنائية.

إلا أننا قمنا باستخلاص من مجمل هذه المعطيات الإيرادات الجبائية فقط والتي هي موضوع دراستنا، للفترة الممتدة من سنة 1986 إلى غاية 2011 من قاعدة بيانات ONS، في حين قمنا باستخلاص البيانات المتعلقة بسنوات 2012، 2013 و 2014 من النشرات والتقارير الإحصائية للمديرية العامة للاستشراف والسياسات DGPP المتوفرة على الموقع الرسمي لوزارة المالية². وتشمل الإيرادات البترولية وغير البترولية أو العادية مجموع حصيلة أصناف الضرائب والرسوم التالية:

- حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم المماثلة،

- حقوق التسجيل والطابع؛

- حصيلة الرسوم على رقم الأعمال؛

- الحقوق الجمركية؛

- حصيلة الجبائية البترولية؛

وبناء على ما سبق، قمنا بإعداد جدول للإيرادات الجبائية مع تصنيفها إلى حصيلة الجبائية البترولية وحصيلة الجبائية غير البترولية، قيد استعمالها لاحقا في اختبار العلاقة القياسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، ثم قمنا بتوضيح نتائج الجدول في شكل بياني، وهي مبينة كالآتي:

جدول رقم 4: تطور حصيلة الإيرادات الجبائية (البترولية وغير البترولية) في الجزائر للفترة (1986-2014)

السنوات	الإيرادات الجبائية	البترولية	النسبة	غير البترولية	النسبة
1986	74 095	21 439	28,93%	52 656	71,07%

¹ أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.ons.dz/>

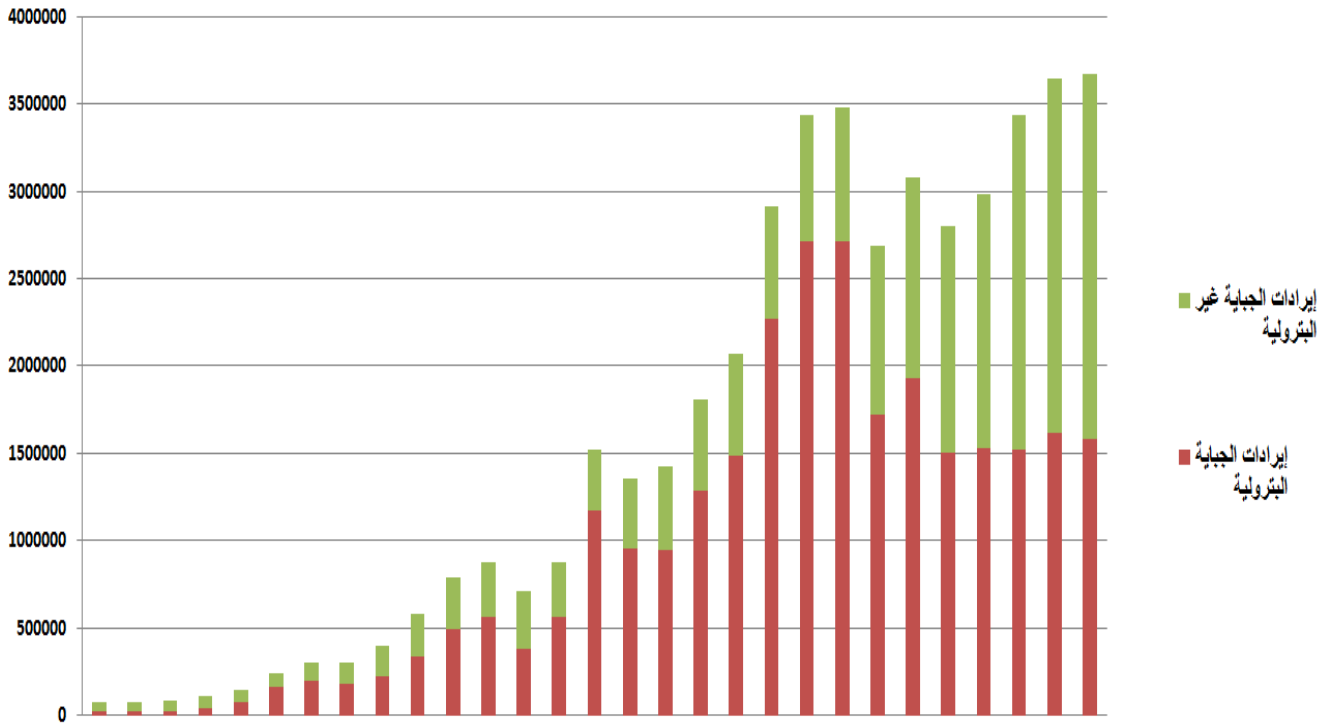
² أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>

73,98%	58 215	26,02%	20 479	78 694	1987
70,68%	58 100	29,32%	24 100	82 200	1988
58,64%	64 500	41,36%	45 500	110 000	1989
48,27%	71 100	51,73%	76 200	147 300	1990
33,87%	82 700	66,13%	161 500	244 200	1991
35,97%	108 864	64,03%	193 800	302 664	1992
40,40%	121 469	59,60%	179 218	300 687	1993
44,23%	176 174	55,77%	222 176	398 350	1994
41,86%	241 992	58,14%	336 148	578 140	1995
36,94%	290 603	63,06%	495 997	786 600	1996
35,73%	314 013	64,27%	564 765	878 778	1997
46,56%	329 828	53,44%	378 556	708 384	1998
35,98%	314 767	64,02%	560 121	874 888	1999
22,95%	349 502	77,05%	1 173 237	1 522 739	2000
29,40%	398 238	70,60%	956 389	1 354 627	2001
33,87%	482 896	66,13%	942 904	1 425 800	2002
29,00%	524 925	71,00%	1 284 975	1 809 900	2003
28,09%	580 411	71,91%	1 485 699	2 066 110	2004
22,02%	640 472	77,98%	2 267 836	2 908 308	2005
20,99%	720 884	79,01%	2 714 000	3 434 884	2006
22,04%	766 750	77,96%	2 711 850	3 478 600	2007
36,01%	965 289	63,99%	1 715 400	2 680 689	2008
37,31%	1 146 612	62,69%	1 927 000	3 073 612	2009
46,36%	1 297 944	53,64%	1 501 700	2 799 644	2010
48,65%	1 448 898	51,35%	1 529 400	2 978 298	2011
55,72%	1 911 210	44,28%	1 519 040	3 430 250	2012
55,65%	2 027 740	44,35%	1 615 900	3 643 640	2013
56,99%	2 090 380	43,01%	1 577 730	3 668 110	2014

المصدر: من إعداد الطالب تبعا لمعطيات ONS و DGPP

الشكل (5): تطور حصيلة الإيرادات الجبائية ما بين جباية بترولية وغير بترولية

(2014-1986)



المصدر: من إعداد الطالب تبعا لمخرجات الجدول السابق

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه، يتضح لنا أن إيرادات الجبائية البترولية شهدت انخفاضا حادا بعد أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986، في حين أن إيرادات الجبائية غير البترولية لم تغطي هذا الانخفاض وهذا لاعتماد الدولة بشكل كبير على الإيرادات النفطية منذ تأميم المحروقات في السبعينيات، وعادت لترتفع حصيلة الإيرادات الجبائية مع نهاية التسعينات بعودة أسعار النفط للارتفاع، وكذا تبني الدولة لإصلاحات اقتصادية هامة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري.

2- الدراسة القياسية ومناقشة النتائج:

هنا سيتم الإشارة إلى أدوات الدراسة، والمتمثلة في اختبار التكامل المشترك لـ "انجل و جرانجر" « Engle & Granger », بالإضافة إلى مناقشة نتائج مخرجات هذا الاختبار.

2-1- اختبار التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب اشتراك بين سلسلتين زمنيتين لمتغيرين، كما في حالة دراستنا للمتغيرين هما:

- الإيرادات الجبائية للجزائر ونرمز لها بالرمز RF

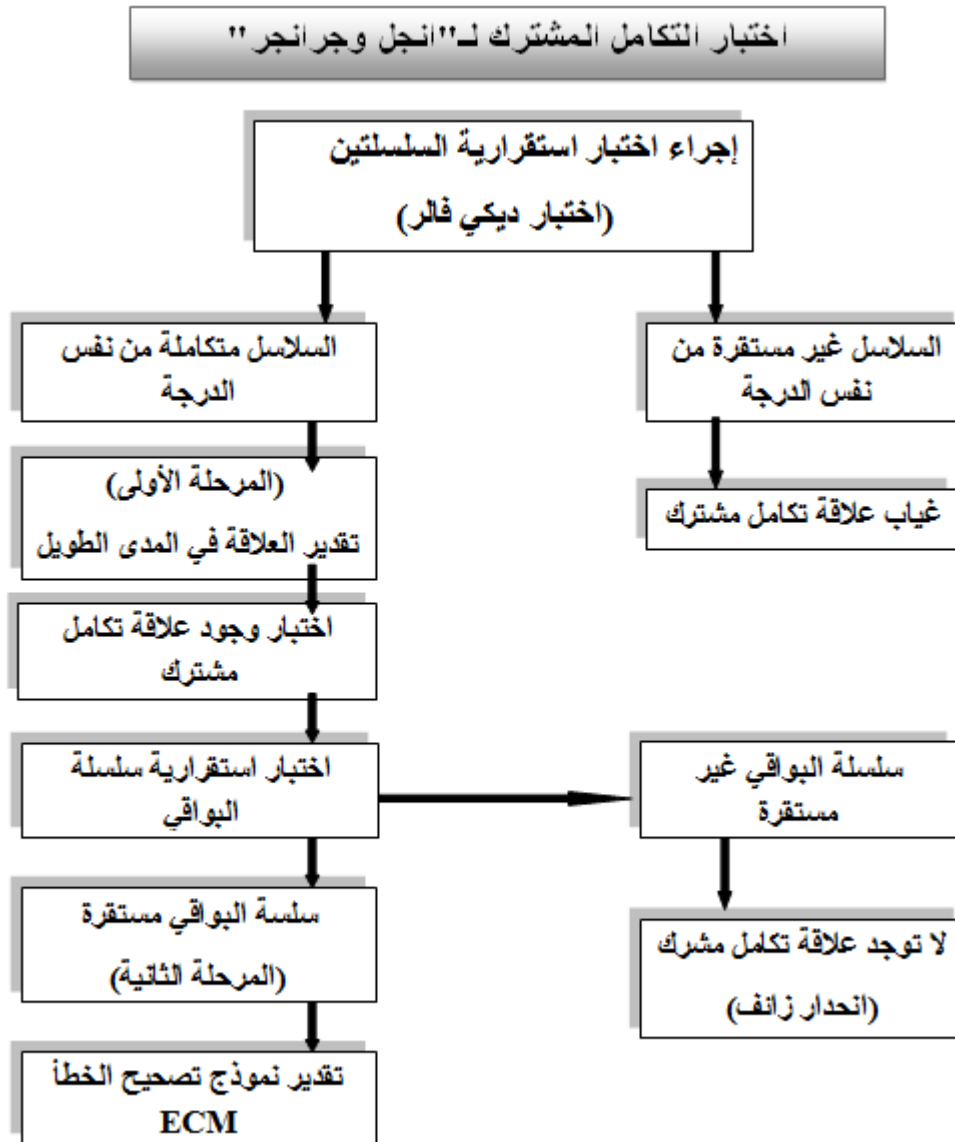
- الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر ونرمز له بالرمز IDE

حيث تمتد السلسلة الزمنية من سنة 1986 إلى 2014 ما يمنحنا 29 مشاهدة لهذا الاختبار. وتعد طريقة "انجل و جرانجر" أو كما تعرف أيضا باختبار المرحلتين أو الخطوتين (two steps method) من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك، حيث اقتضت هذه الطريقة عند ظهورها في ثمانينات القرن الماضي على متغيرين فقط، فيتم أولاً اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين باستخدام اختبار ديكي فالر (وجود جذر الوحدة من عدمه)، فإذا كانت السلسلتان مستقرتان من نفس الدرجة، عندها ننتقل إلى المرحلة الأولى من الاختبار بتقدير العلاقة في المدى الطويل، وذلك بتقدير الانحدار لمتغير على الآخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية MCO، وبعد استخلاص نتائج الانحدار والتأكد من معنويتها، نقوم بإنشاء سلسلة البواقي التي نختبر استقرارها.¹

إذا ما كانت سلسلة البواقي مستقرة، فعندها يمكننا القول أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، ومن ثم يمكننا الانتقال إلى المرحلة الثانية بتقدير العلاقة في المدى القصير بتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM. والمخطط التالي يوضح مراحل هذا الاختبار:

الشكل (6): مراحل اختبار التكامل المشترك

¹ Régis Borbonnais, Économétrie (cours & exercice corrigés), 9eme édition , Dunod, 2015, p297.



المصدر: محاضرة دحماني محمد دريوش، أستاذ الاقتصاد القياسي بجامعة سيدي

بلعباس، 2015.*

* لمعلومات أكثر عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=2LNAQZ9WcY>

2-2- عرض النتائج ومناقشتها:

للقيام بتطبيق اختبار التكامل المشترك لـ "أنجل وجرانجر" على متغيرات دراستنا، قمنا بتعريف العلاقة بين المتغيرين RF و IDE الذين يمثلان على التوالي الإيرادات الجبائية والاستثمار الأجنبي المباشر كآتي: $RF = f(IDE)$ حيث سيتم تمثيل المتغيرات في شكل سلسلتين زمنيتين ممتدة من (1986-2014). كما قمنا بالاستعانة ببرنامج E_views 8 والخاص باستخدامات الدراسات القياسية لتطبيق مختلف الاختبارات بالترتيب، أين سنقوم باستعراض النتائج التي حصلنا عليها بالترتيب حسب مراحل اختبار التكامل المشترك كمايلي:

✓ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين RF و IDE :

قد حصلنا على الجدول الآتي:

الجدول رقم 5: نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلتين

المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	الاحتمال	القرار	المستوى
RF	-0.083467	-2.971853	0.9420	غير مستقرة	الأول
IDE	-1.586273	-2.971853	0.4762	غير مستقرة	
المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	الاحتمال	القرار	بعد أخذ الفرق
RF	-4.928710	-2.976263	0.0005	مستقرة	الأول
IDE	-5.991934	-2.976263	0.0000	مستقرة	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات E_views

حسب اختبار ديكي فالر، ومن خلال المقارنة، إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة الجدولية، تكون السلسلة مستقرة، والعكس في حالة ما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، فتكون السلسلة غير مستقرة، وهنا يجب إدخال الفرق الأول، كما يمكن أيضا المقارنة بين احتمال الاختبار و مستوى احتمال 5%. ومن خلال الجدول أعلاه، نلاحظ بأن المتغيرين غير مستقرين عند المستوى الأول، واستقرا بعد أخذ الفرق الأول، وهذا يعني أن السلسلتين مستقرتين من نفس الدرجة (1)، I(1)، وبتوفر هذا الشرط يمكننا الانتقال إلى تقدير العلاقة في المدى الطويل.

✓ تقدير علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين RF و IDE:

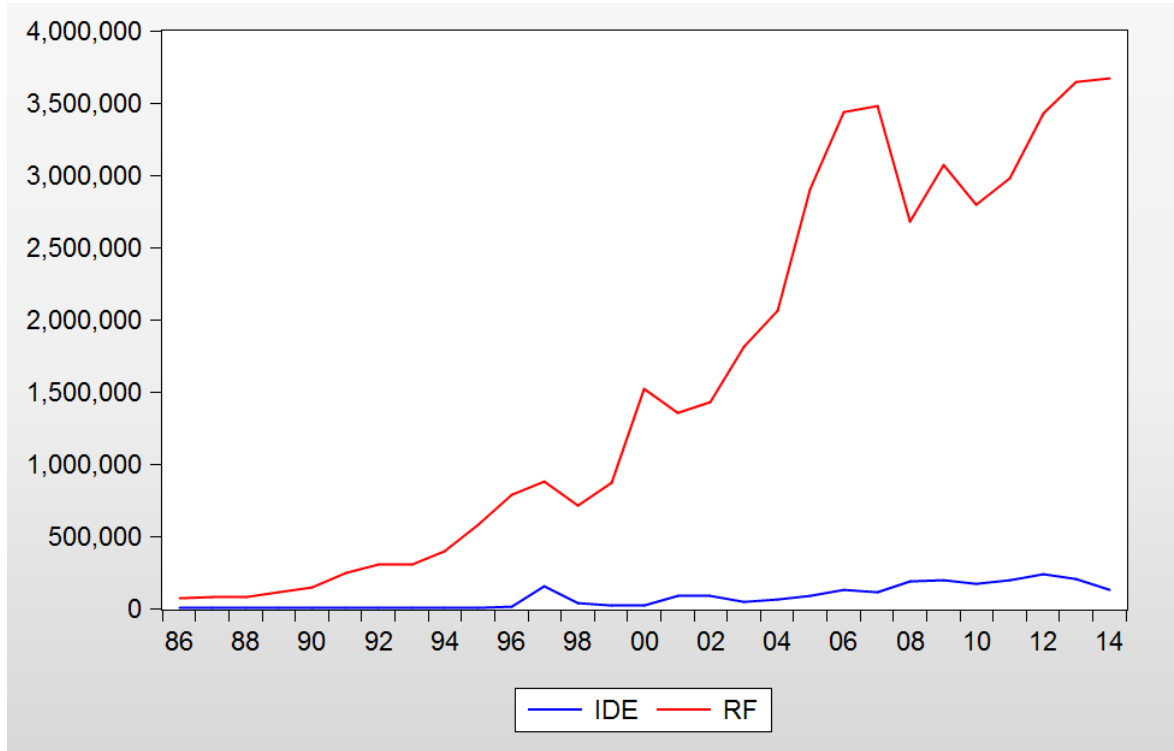
باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية MCO، قمنا بتقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط لمتغيري الدراسة، فتحصلنا على العلاقة بالشكل التالي:

$$RF = 508184.4 + 14.23613 * IDE$$

كما أن مستوى معنوية القاطع ($c = 508184.4$) قدرت بـ $= 0.0082$ ومستوى معنوية المتغير المستقل أو المفسر IDE قدرت بـ $= 0.0000$ وهي أقل من مستوى معنوية 5%، ما يعني أنهما يؤثران معنويًا على المتغير التابع RF.

بالإضافة إلى أن معامل التحديد قدر بـ: $R\text{-squared} = 0.736306$ ، وهو ما يعني أن التغيرات في المتغير التابع RF يمكن تفسيرها أو إرجاعها نوعًا ما إلى المتغير المستقل IDE، مع الأخذ بعين الاعتبار باقي التفسيرات إلى العوامل الأخرى كالخطأ العشوائي، وهذا بالرغم من ضعف تدفقات IDE إلا أن الاتجاه العام للسلسلتين يكون في نسق واحد عبر الزمن، وهذا ما يوضحه الشكل البياني الآتي:

الشكل 7: اتجاه السلسلتين RF و IDE عبر الزمن



المصدر: مخرجات برنامج E_views

وبناء على ما سبق، قنا بتوليد مزيج خطي ساكن عن طريق إنشاء سلسلة جديدة تخص البواقي نرمر لها ب RESID01، كما قمنا بفحص استقراريتها عن طريق اختبار ديكي فالر، فتحصلنا على النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 6: نتائج اختبار استقرارية سلسلة البواقي

المستوى	المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	الاحتمال	القرار
الاول	RESID01	-6.032652	-2.976263	0.0000	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات E_views

من خلال الجدول أعلاه، وبما أن القيمة المطلقة المحسوبة للاختبار أكبر من القيمة المطلقة الجدولية مع احتمال أقل من مستوى 5%، نلاحظ أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى الأول، وهذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج RF وIDE، وبالتالي نستنتج أن هناك علاقة على المدى الطويل بين الإيرادات الجبائية والاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر.¹

بعد تقدير العلاقة على المدى الطويل، قمنا بمحاولة تقدير العلاقة على المدى القصير بادخال البواقي المقدرة سابقا واستعمالها كمتغير مستقل مبطاً بفترة واحدة، فتحصلنا على العلاقة في الشكل التالي:

$$DRF = 128258.140961 + 0.015119 * IDE - 0.000625 * E(-1)$$

بالرغم من الإشارة السالبة لمعامل تصحيح الخطأ والتي تدل على تكيف النموذج للانتقال من الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، إلا أن معنوية معالم نموذج تصحيح الخطأ أكبر من مستوى المعنوية 5%، كما أن قيمة معامل التحديد والتي قدرت بـ R-squared=0.000004 ضعيفة جداً، ما يعني أن النموذج له مستوى تفسير ضعيف، وبالتالي عدم وجود علاقة في المدى القصير.

¹ للإطلاع على الاختبارات الأخرى المتعلقة ببعض مشاكل الإنحدار، أنظر الملحق رقم 5.

وعليه، مما سبق، نستخلص أنه وبالرغم من أن نتائج المرحلة الثانية من الاختبار والمتعلقة بتقدير نموذج تصحيح الخطأ¹ ECM قد بينت عدم وجود علاقة على المدى القصير، وذلك لعدة اعتبارات، كضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، ونسبتها مقارنة بالاستثمار المحلي، وبعد مناقشة نتائج الاختبارات القياسية التي تطرقنا لها في دراستنا، إلا أنه يمكننا القول أن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر والإيرادات الجبائية يقود إليها النظام الاقتصادي.

¹ أنظر الملحق رقم 6 الخاص بمخرجات E_views لاختبارات تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM.

خاتمة

استهدف بحثنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتحقق من مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الجبائية في الجزائر، و لأجل هذا الغرض قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى ثلاث فصول، قدمنا في الفصل الأول مدخلا للإطار النظري للدراسة، فكان لابد أن نعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه ومحدداته ونبين الأشكال التي يتخذها، وكذا النظريات المفسرة له.

كما قمنا بإعطاء لمحة عامة حول الجبائية من خلال التعريف بالضريبة وخصائصها وتقسيماتها، بالإضافة إلى التعريف بالنظام الجبائي وفعاليتيه في تحقيق أهداف السياسة الجبائية، أما في الفصل الثاني حاولنا التطرق إلى واقع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنظام الجبائي في حدود الآليات و القوانين والسياسات التي تجمع بينهما خاصة في الجزائر.

وتبعا للنقاط التي استعرضناها في الفصل الثاني، قمنا بالتمهيد للفصل الثالث الذي حاولنا فيه القيام بمحاولة قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الجبائية من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك لـ "أنجل وجرانجر" على متغيرات الدراسة، وذلك للفترة الممتدة من سنة 1986 إلى سنة 2014، حيث اعتمدنا على سنة 1986 كنقطة بداية نظرا لغياب سياسة واضحة اتجاه الاستثمارات الأجنبية في الجزائر قبل هذه الفترة، كما أن هذه السنة شهدت انهيار أسعار النفط والتي تعتبر محفزا دفعت بالدولة الجزائرية إلى مراجعة سياساتها الاقتصادية والبدء في الإصلاحات عن طريق تبني اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، بالتالي العمل بتوصيات المنظمات والهيئات الدولية من أجل تهيئة المناخ الاستثماري وفتح المجال أما الشركات متعددة الجنسيات وتدفقات رؤوس الأموال الدولية.

ومن أجل التحقق من افتراضنا في بداية الدراسة والقائل أن لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر تأثير على المدى الطويل، جاءت نتائج الاختبارات القياسية الخاصة بالتكامل المشترك لإثبات صحة فرضيتنا، حيث بعد قيامنا بتمثيل متغيرات الدراسة في شكل سلسلتين زمنيتين، قمنا أولا باختبار الإستقرارية لـ "ديكي فالر" والذي أثبت أن المتغيرين مستقران من نفس الدرجة، فانتقلنا بعدها لتقدير العلاقة بطريقة المربعات الصغرى في شكل انحدار خطي

بسيط، ما مكننا من إنشاء سلسلة بواقى والتي قمنا بدراسة استقراريتها، عندها أثبتت نتيجة هذا الاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، مما يعنى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبى المباشر والإيرادات الجبائية يقود إليها النظام الاقتصادى، وهو ما كنا نسعى للكشف عنه فى هذه الدراسة.

ويمكن تفسير هذه النتائج عند تحليل وضعية الاستثمار الأجنبى المباشر فى الجزائر، فبالرغم من التدفق الضعيف لرؤوس الأموال الأجنبية فى شكل استثمارات، إلا أن لها أهمية خاصة كمادة خاضعة للضريبة، ويكون ذلك لحرص المستثمرين الأجانب بأداء واجباتهم الضريبية فى آجالها، والوفاء بالتزاماتهم أمام المصالح الجبائية وكذا التقيد بالتعليمات والقوانين، من خلال الاعتماد على استشارات جبائية دولية ذات كفاءة وخبرة واسعة. هذه السلوكيات التى يكتسبها المستثمرون الأجانب من بلدهم الأم، أين الأنظمة الضريبية والهياكل الجبائية فعالة، والتى تعزز لديهم مفهوم سلوك المكلف الضريبى المثالى، تؤثر بشكل أو بآخر على مردودية الحصيلة الجبائية لدى توطين استثماراتهم فى بلدان مضيفة أخرى، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار حجم رأس المال الأجنبى المستثمر، وبالتالى من خلال ما سبق ذكره، يمكن القول أنه عند رغبة الدولة فى جذب الاستثمار الأجنبى بشكل مباشر، ومن خلال تبني سياسات اقتصادية ومالية فعالة، فإنها ستعمل على جذب كل مميزات الاستثمار الأجنبى المباشر بالإضافة إلى إيرادات جبائية هامة ممكن تحقيقها مستقبلا.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب بالعربية:

- 1- عبد السلام أبو قحف ، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1989.
- 2- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
- 3- رفعت محجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.
- 4- محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 5- ميثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2015.
- 6- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
- 7- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

الرسائل والأطروحات:

- 1- تومي عبد الرحمان، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1980-2009)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
- 2- شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحديد التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010.
- 3- عمار ميلودي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة: 1992-2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2014.
- 4- عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008.

- 5- عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة لحالة الجزائر (2001-2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.
- 6- قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية- دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.
- 7- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011.
- 8- منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 9- يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية للواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010.

المقالات والمداخلات:

- 1- طالب محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6.
- 2- منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2.
- 3- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، جامعة البليدة، مجلة الباحث، العدد 2، 2003.
- 4- سعاد مالح، المقومات الجبائية لجذب الاستثمار الأجنبي، مداخل بملتقى وطني حول الضوابط والآليات القانونية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، جامعة ورقلة.
- 5- فرحي كريمة، فراح رشيد، دراسة وتحليل المناخ الاستثماري في الدول النامية، مداخل بالملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي: حالة بعض الدول النامية، 2007.
- 6- قدي عبد المجيد، مداخل بعنوان النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2002.
- 7- ولهي بوعلام، عجلان العياشي، مداخل بعنوان دور السياسة الجبائية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة في ظل التحولات المتسارعة، الملتقى الدولي: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

القوانين:

- 1- القانون الجبائي الجزائري.
- 2- قانون المالية الجزائري لسنة 2017.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- *Cours de Mr DIEMER*, Les théories économiques: Les principaux courants de pensée économique, IUFM AUVERGNE.
- 2- Définitions de référence de l' O.C.D.E des investissements internationaux, quatrième édition, Paris, 2008.
- 3- O.C.D.E, définitions de référence détaillé des investissements internationaux, troisième édition, Paris, 1983.
- 4- Régis Borbonnais, Économétrie (cours & exercice corrigés), 9eme édition , Dunod, 2015.

المواقع الإلكترونية للانترنت:

- 1- المديرية العامة للضرائب: <http://www.dgi.gov.dz>
- 2- صندوق النقد الدولي: <http://www.imf.org>
- 3- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: <http://unctadstat.unctad.org>
- 4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: <http://www.andi.dz/index>
- 5- المديرية العامة للاستشرف والسياسات : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>
- 6- الديوان الوطني للإحصاء: <http://www.ons.dz/>

الملحق رقم 1: اختبارات استقرارية السلسلة RF

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on RF

Null Hypothesis: RF has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.083467	0.9420
Test critical values:	1% level		-3.689194	
	5% level		-2.971853	
	10% level		-2.625121	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(RF) Method: Least Squares Date: 04/29/17 Time: 17:56 Sample (adjusted): 1987 2014 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RF(-1)	-0.003889	0.046599	-0.083467	0.9341
C	134215.8	91482.84	1.467114	0.1543
R-squared	0.000268	Mean dependent var		128357.7
Adjusted R-squared	-0.038183	S.D. dependent var		304739.6
S.E. of regression	310503.1	Akaike info criterion		28.19852
Sum squared resid	2.51E+12	Schwarz criterion		28.29368
Log likelihood	-392.7793	Hannan-Quinn criter.		28.22762
F-statistic	0.006967	Durbin-Watson stat		1.951667
Prob(F-statistic)	0.934119			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(RF)

Null Hypothesis: D(RF) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.928710	0.0005
Test critical values:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10% level		-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(RF,2) Method: Least Squares Date: 04/29/17 Time: 17:56 Sample (adjusted): 1988 2014 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RF(-1))	-0.984700	0.199789	-4.928710	0.0000
C	130918.6	66241.27	1.976390	0.0592
R-squared	0.492820	Mean dependent var		735.9630
Adjusted R-squared	0.472533	S.D. dependent var		434622.6
S.E. of regression	315653.0	Akaike info criterion		28.23386
Sum squared resid	2.49E+12	Schwarz criterion		28.32985
Log likelihood	-379.1571	Hannan-Quinn criter.		28.26240
F-statistic	24.29218	Durbin-Watson stat		1.998474
Prob(F-statistic)	0.000045			

الملحق رقم 2: اختبارات استقرارية السلسلة IDE

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(IDE)

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.991934	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10% level		-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(IDE,2) Method: Least Squares Date: 04/29/17 Time: 17:54 Sample (adjusted): 1988 2014 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1))	-1.245672	0.207891	-5.991934	0.0000
C	6734.538	9014.022	0.747118	0.4620
R-squared	0.589513	Mean dependent var	-2857.434	
Adjusted R-squared	0.573094	S.D. dependent var	70546.47	
S.E. of regression	46093.71	Akaike info criterion	24.38593	
Sum squared resid	5.31E+10	Schwarz criterion	24.48192	
Log likelihood	-327.2100	Hannan-Quinn criter.	24.41447	
F-statistic	35.90327	Durbin-Watson stat	1.998138	
Prob(F-statistic)	0.000003			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on IDE

Null Hypothesis: IDE has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.586273	0.4762
Test critical values:	1% level		-3.689194	
	5% level		-2.971853	
	10% level		-2.625121	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(IDE) Method: Least Squares Date: 04/29/17 Time: 17:53 Sample (adjusted): 1987 2014 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE(-1)	-0.168427	0.106178	-1.586273	0.1248
C	17024.37	11442.62	1.487803	0.1488
R-squared	0.088240	Mean dependent var	4669.148	
Adjusted R-squared	0.053172	S.D. dependent var	45584.91	
S.E. of regression	44356.44	Akaike info criterion	24.30665	
Sum squared resid	5.12E+10	Schwarz criterion	24.40181	
Log likelihood	-338.2931	Hannan-Quinn criter.	24.33574	
F-statistic	2.516262	Durbin-Watson stat	2.154816	
Prob(F-statistic)	0.124766			

الملحق رقم 3: تقدير الانحدار الخطي البسيط

Dependent Variable: RF Method: Least Squares Date: 04/29/17 Time: 18:34 Sample: 1986 2014 Included observations: 29				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	508184.4	178129.7	2.852889	0.0082
IDE	14.23613	1.639574	8.682826	0.0000
R-squared	0.736306	Mean dependent var		1580696.
Adjusted R-squared	0.726540	S.D. dependent var		1321706.
S.E. of regression	691165.3	Akaike info criterion		29.79662
Sum squared resid	1.29E+13	Schwarz criterion		29.89091
Log likelihood	-430.0510	Hannan-Quinn criter.		29.82615
F-statistic	75.39147	Durbin-Watson stat		1.083018
Prob(F-statistic)	0.000000			

Estimation Command:

=====

LS RF C IDE

Estimation Equation:

=====

$RF = C(1) + C(2)*IDE$

Substituted Coefficients:

=====

$RF = 508184.364598 + 14.2361340442*IDE$

الملحق رقم 4: اختبار استقرارية سلسلة البواقي RESID01

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(RESID01)

Null Hypothesis: D(RESID01) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.032652	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10% level		-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(RESID01,2)				
Method: Least Squares				
Date: 04/29/17 Time: 18:50				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RESID01(-1))	-1.229791	0.203856	-6.032652	0.0000
C	69188.04	139853.6	0.494718	0.6251
R-squared	0.592787	Mean dependent var		41414.78
Adjusted R-squared	0.576498	S.D. dependent var		1116073.
S.E. of regression	726306.9	Akaike info criterion		29.90052
Sum squared resid	1.32E+13	Schwarz criterion		29.99651
Log likelihood	-401.6570	Hannan-Quinn criter.		29.92906
F-statistic	36.39290	Durbin-Watson stat		1.959952
Prob(F-statistic)	0.000003			

الملحق 5: اختبارات الارتباط الذاتي وثبات التباين على سلسلة البواقي RESID01

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	5.854435	Prob. F(1,26)	0.0228	
Obs*R-squared	5.329826	Prob. Chi-Square(1)	0.0210	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 04/29/17 Time: 18:57				
Sample: 1986 2014				
Included observations: 29				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	92876.56	168428.4	0.551431	0.5860
IDE	-0.949871	1.559696	-0.609011	0.5478
RESID(-1)	0.476304	0.196853	2.419594	0.0228
R-squared	0.183787	Mean dependent var	1.04E-10	
Adjusted R-squared	0.121002	S.D. dependent var	678710.9	
S.E. of regression	636324.8	Akaike info criterion	29.66250	
Sum squared resid	1.05E+13	Schwarz criterion	29.80395	
Log likelihood	-427.1063	Hannan-Quinn criter.	29.70680	
F-statistic	2.927217	Durbin-Watson stat	1.709298	
Prob(F-statistic)	0.071358			

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.126775	Prob. F(1,26)	0.7247	
Obs*R-squared	0.135864	Prob. Chi-Square(1)	0.7124	
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 04/29/17 Time: 19:05 Sample (adjusted): 1987 2014 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.24E+11	1.67E+11	2.544518	0.0172
RESID^2(-1)	0.073390	0.206120	0.356054	0.7247
R-squared	0.004852	Mean dependent var	4.54E+11	
Adjusted R-squared	-0.033423	S.D. dependent var	7.55E+11	
S.E. of regression	7.67E+11	Akaike info criterion	57.63846	
Sum squared resid	1.53E+25	Schwarz criterion	57.73362	
Log likelihood	-804.9384	Hannan-Quinn criter.	57.66755	
F-statistic	0.126775	Durbin-Watson stat	1.899325	
Prob(F-statistic)	0.724673			

الملحق رقم 6: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

Dependent Variable: DRF					
Method: Least Squares					
Date: 04/29/17 Time: 19:14					
Sample (adjusted): 1987 2014					
Included observations: 28 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
C	128258.1	60892.41	2.106307	0.0454	
DIDE	0.015119	1.596699	0.009469	0.9925	
E(-1)	-0.000624	0.113245	-0.005514	0.9956	
R-squared	0.000004	Mean dependent var	128357.7		
Adjusted R-squared	-0.079996	S.D. dependent var	304739.6		
S.E. of regression	316694.1	Akaike info criterion	28.27022		
Sum squared resid	2.51E+12	Schwarz criterion	28.41295		
Log likelihood	-392.7830	Hannan-Quinn criter.	28.31385		
F-statistic	4.49E-05	Durbin-Watson stat	1.958031		
Prob(F-statistic)	0.999955				

Estimation Command:

=====

LS DRF C DIDE E(-1)

Estimation Equation:

=====

DRF = C(1) + C(2)*DIDE + C(3)*E(-1)

Substituted Coefficients:

=====

DRF = 128258.140961 + 0.0151189892472*DIDE - 0.000624471525593*E(-1)